

المكتبة الثقافية

١٤٠

حركة السكان

الدكتور محمد السيد غلاب

الدار
المصرية
للتأليف
والترجمة

١ - سبتمبر ١٩٦٥

المكتبة الثقافية

١٤٠

حركة السكان

الدكتور محمد السيد غلاب

الدار
المصرية
للتأليف
والترجمة

١ سبتمبر ١٩٦٥

توزيع

مكتبة مصر

٣ شايخ كامل صدقي - الفيحة - القاهرة

تليفون : ٩٠٨٩٢٠

بسم الله الرحمن الرحيم

المصطلح الأول

مسائل السكان

تطالعنا الصحف من حين الى آخر باحصائية عن عدد سكان العالم ، فهم قد بلغوا ٢,٥٠٠ مليون نسمة عام ١٩٥٠ ، أو هم قد بلغوا ٣.٠٠٠ مليون نسمة عام ١٩٦٠ ، وقد يمر القارئ على مثل هذه الاحصائية مر الكرام ، وقد لا تعنى له شيئاً ، ولكن قارئاً آخر قد يجد نفسه مضطراً للخوض فيها ، فهي في الحقيقة مشكلة ، عندما يراجع بطاقة تمويته ، أو لا يجد لنفسه مكاناً في السيارة العامة ، وعندما تلاحقه الأبحاث والمقالات ، بل والقرارات السياسية الهامة من خطط التنمية أو التعليم والخدمات .

فمسألة السكان في الحقيقة هي مسألة حياة الناس على الأرض ، تجمعهم وتلم شملهم مجتمعات عدة ، يعيشون فيها معاً ، ويتزاوجون ويتناسلون ، ويكبرون ويتدرجون من المهد الى الصبا ، ومن الصبا الى الشباب ، ومن الشباب الى الكهولة والشيخوخة ، ومنهم من يتوفي ، ومنهم من يعمر

ويهرم . وهم في هذا المجتمع خليط من ذكور وإناث . من مختلف طوائف السن . مثل هذا المجتمع المكون من الذكور والإناث ، في مختلف مراحل العمر ، والذي يعيش في موطن معين يسمى سكاناً .

وهؤلاء السكان ، كالجسم العضوي المتحرك ، ينمو بقدم وافدين جدد إلى مسرح الحياة ، أثنى الميلاد ، ويدرج نفس السكان في مراحل السن المختلفة ، فاطفالهم يشبون ، وشبابهم يشيخون ، وهم في جميع المراحل يتعرضون للمنية ، فيتخطف الموت منهم في كل مرحلة من مراحل السن من يتخطف ، وفي آخر كل عام نحسب عدد السكان ، نضيف إليه من ولد ونسقط منه من توفي . فإذا زادت المواليد على الوفيات كان السكان في حالة زيادة أو نمو . وإذا ظل العدد باقياً على حاله كان السكان في حالة ثبات أو ركود ، وإذا ربا عدد الوفيات على عدد المواليد كان المجتمع في حالة تدهور أو نقصان .

كل هذا إذا لم يقد إلى المجتمع وافدون من الخارج ، أو إذا لم ينرح منه مهاجرون ، فنقول إن السكان يريدون زيادة طبيعية أو ينقصون نقصاناً طبيعياً ، أو هم — طبيعياً — راكدون .

أما إذا كان القطر يجتذب إليه مهاجرين فالزيادة لا تكون طبيعية نحسب ، بل ونتيجة الهجرة أو الوفود ، وإذا كان هذا القطر يضيق بسكانه ويطردهم إلى الخارج ، ويدفعهم

الى النزوح منه ، فالتقصان في سكانه لا يكون طبيعيا ، بل نتيجة النزوح .

فالسكان اذن يزيدون بالمواليد وينقصون بالوفيات ، وهم في حالة حركة مستمرة والا لكانوا كمجموعة التماثيل في متحف الشمع ، فصغارهم يشبون ، وشبابهم يهرمون ، وهم يتزاوجون ويتناسلون ، ويفد اليهم اطفال جدد في كل لحظة ، وفي كل لحظة أيضا يغادر هذا العالم من وافاه الاجل . وهذه الحركة المستمرة الدائبة التي تشبه النهر في تدفقه هي ما نعبر عنه بتعاقب الاجيال . ويعبر عنها الباحثون تعبيرا رياضيا بنسب الغية ، اذ ينسبون عدد المواليد مثلا بنسبة الغية الى عدد السكان عامة ، وكذلك يفعلون عندما يحسبون نسب او معدلات الوفيات . وعندما يحسبون معدل الزيادة الطبيعية للسكان كل عام او كل خمسة او عشرة أعوام .

ولقد كان هذا الحساب أمرا ضروريا دائما . فكما ان رب الأسرة يحسب مقدار الطعام اللازم لعدد الافواه التي يعولها ، او يحسب عدد اطفاله عندما يقدم على شراء كسوة الشتاء لهم ، فان الدولة او المجتمع لا بد لها ان تعرف حساب السكان بجميع دقائقه باستمرار ، حتى تعرف مقدار التموين الذي يجب ان تعده لهم في حالات الحرب او الضرورة ، وحتى تحسب عدد الأسرة اللازمة التي يجب ان تعدها لتوفر طبيا لكل ألف أو ألفين أو أكثر أو أقل من

السكان حسب طاقتها في أى فترة زمنية تضعها في الحطة .
وقبل أن تقدم ميزانية التعليم تعرف تماما عدد الأطفال
الملتزمة بتعليمهم في أى مرحلة من مراحل العلم وهكذا .
ان المجتمعات المتقدمة في الوقت الحاضر ، التى تتولى
فيها الدولة تخطيط الاقتصاد والتربية والتعليم والصحة
والعلاج ، لا تسير خبط عشواء ، انما طبقا لخطط مدروسة ،
وهذه الخطط - وهى أساسا لرفاهية السكان وازدهارهم
الاقتصادى والاجتماعى - لا بد أن توضع على أسس
احصائية دقيقة . فلا يكفي أن نعلم في الوقت الحاضر عدد
السكان الاجمالي في أى قطر ، بل لا بد وأن نعرف أيضا
نسبة الأطفال فيه ، ونسبة الشبان والقادرين على العمل
والإنتاج ، ونسبة الشيوخ والعجزة أيضا . كما لا بد وأن
نعرف بدقة نسب النساء من كل فئة من هذه الفئات
العامة ، فالأفكار المختلفة يختلف بعضها عن البعض الآخر
في نسب النساء العاملات ، وبذلك توضع أمام المسئولين
عن التخطيط الاقتصادى والاجتماعى للدولة صورة واضحة
جلية للمجتمع ، في حالتي سكونه وحركته ، فيقدر كم من
المدارس نبني للأطفال والشبان غير المنتجين ، ونعرف حجم
القوى العاملة في المجتمع ، ونسبة الشيوخ والعجزة غير
القادرين على العمل - بحكم السن - فنفرد لهم قسما من
الميزانية في بنود التأمينات الاجتماعية المختلفة .
ولقد كان الحكام قديما يهتمون باحصاء الشبان القادرين

على حمل السلاح فحسب ، أو احصاء أرباب الأسر لحملهم على تقديم ضرائب معينة للدولة في أوقات أزماتها ، أو تقديم عدد معين من حاملي السلاح ، ومن هذا القبيل احصاء موسى عليه السلام لرؤساء الأسر في ألتيه ، وتقديرات السكان التى كان يقوم بها المصريون القدماء ، وحكام مصر العربية .

السكان اذن هم ثروة الأمة البشرية ، لا يمكن أن نقارنهم بثروتها الطبيعية ، فلولا الناس ما جادت الأرض بخيراتها وما انتشر فيها العمران وما قامت مدنية أو حضارة . فالسكان هم اليد التى تعمّر والتى تحرث الأرض وتدير المصانع وهم العقول التى تفكر وتبدع ، وهم القوة التى تبطش وترد كيد العدو . ولذلك فلا عجب أن ينشأ من العلوم ما يجعل السكان شغله الشاغل ، يحسب حركتهم ويحلل تركيبهم ويحصى عددهم ويستخرج من النسب والمعدلات ما يعين السياسى والاقتصادى والاجتماعى - الذى يتعامل بمادة السكان - على فهم وتصوير وحل مشكلاتهم .

الاحصاء اذن ، واستخراج النسب والمعدلات ، للمواليد والوفيات وفئات السن والريادة الطبيعية ، ونسب القطاعات القادرة على العمل والانجاب كل ذلك ضرورة لازمة لدراسة السكان ، ولم يعد أحد يقنع بالفاظ جوفاء ، فانتشار الوعى العلمى والثقافى ، بل واشتباك المصالح داخل الوطن الواحد

ولى أقطار العالم بعضها ببعض الآخر جعل الناس لا يفكرون إلا بمنطق الأرقام . ولقد كان هذا مفهوما بالنسبة للمواطنين داخل قطر ما ، ولكنه فى عالم اليوم ، الذى انعدمت فيه المسافات ، واصبح الناس يتخاطبون ويتعارفون عبر موجات الاثير أصبح أمرا ضروريا بالنسبة لكل مواطن يعيش فى هذا الكوكب .

فالأمم - وهى تقيس قوة بعضها بالنسبة للبعض الآخر - تهتم بمعرفة عدد السكان وتحليلهم فى أقطار العالم المختلفة . بل ان الأمة بعدد سكانها ، ليس هذا فحسب ، بل وبقية هذا العدد ، من حيث الصحة والثقافة والتقدم التكنولوجى والحضارى . والمهتمون بالعلوم السياسية يقيسون الأمم بهذا المقياس الدقيق ، فامة تعدادها عشرة ملايين نسمة ليست كاملة تعدادها مائة مليون نسمة ، هذا أمر بديهي ، فمن الملايين العديدة - وطبقا لقوانين الاحتمالات الاحصائية - لا بد وأن يخرج عدد لا بأس به من النوايغ والمفكرين والعلماء والقادة ، وهناك نسبة احصائية معينة من هذه الملايين تكون القسوى العاملة فى الحقل والمنجم والمصنع ، ومنها تستطيع الدولة أن تجند الجيش والاسطول والجو وهكذا .

ولكن هل المسألة عددية فحسب ؟ كلا . انما يقدر السكان أيضا بمقدار حيويتهم ونسبة الشبان والشابات والرجال والنساء العاملين فيهم ، ليس هذا فحسب ،

بل بعدد السنين التى يحتمل أن يعيشها هؤلاء العاملون ،
ويضيفون خلالها مجهوداتهم الى الانتاج العام فى بلادهم ،
فاذا كان عدد العاملين قليلا بالنسبة للسكان ، واذا كان
امل الحياة امامهم ضيقا : كان يتخلفهم الموت وهم فى ريعان
الشباب أو فى مقتبل العمر ، كان مجموع انتاجهم للأمة قليلا .
فطول امد الحياة ومتوسط العمر للفرد فى السكان هو
بالاضافة الى عدد السكان — هو المقياس الصحيح لحياة
الأمة وانتاجها .

وجدير بنا أن نزيد هذه النقطة وضوحا ، فاذا كان
هناك مثلا قطران ، أحدهما متقدم اجتماعيا واقتصاديا ،
ينعم أهله بالرفاهية ويطول امد أعمارهم ، ويبلغ متوسط
السن فيهم ستين عاما وثانيهما متخلف اجتماعيا واقتصاديا ،
تنتشر بينهم الأمراض ويقصر امد أعمارهم ويبلغ متوسط
السن فيهم ثلاثين عاما ، فانا لا نتوقع أن يكون الجهد
المبدول فى كل من القطرين متقاربا . فاذا كان متوسط سن
العمل والانتاج ٢٠ عاما ، فمعنى هذا أن كل فرد عامل فى
المجتمع الاول المتقدم سيبدل لوطنه أربعين عاما من الانتاج ،
بينما لا يبدل الفرد العامل فى المجتمع الثانى المتخلف أكثر
من عشر سنوات انتاج ، وتزداد شدة الاختلاف اتساعا اذا
ضاعفنا هذا الفرق بمقدار عدد العاملين الفعليين — على فرض
تساويهما عدداً — فكم من ملايين السنين تضيع لقصر امد
الحياة ، أمة متخلفة ، هذا دون حساب ما يكتسبه الفرد

من خبرة تتزايد مع مرور الأيام . وتتسكدس مع خبرة مواطنيه ، تضاف الى رصيد الأمة في الفكر والعمل .

مقدار قوة الأمة الحيوى أذن يقاس بعدد سكانها وبمقدار ما يتميزون به من حيوية ويعبر عن هذا بأمد الحياة ، ومتوسط السن . فكل من أمد الحياة ومتوسط السن يعبر عن الحالة الصحية العامة السائدة في الأمة .

هـ . وقد يتبادر الى الذهن علاقة عدد السكان بالمساحة ، فمن غير المعقول أن نقارن الولايات المتحدة بالبرتغال ، أو الاتحاد السوفيتى بهولنده . وهذه العلاقة هى التى تسمى بكثافة السكان ، وبإسط طرق حسابها هى قسمة عدد السكان على المساحة ، فيقال عندئذ ان كثافة السكان كذا نسمة فى الكيلومتر المربع أو الميل المربع (حسب وحدة المساحة) . والرأى السائد الآن أن تحسب هذه الكثافة بالنسبة للأرض المنتجة أو العامرة فعلا فى القطر .

وكثافة السكان فى القطر تعطى فكرة واضحة من مقدار تكثف السكان أو تخلخلهم ، كثرتهم أو قلتهم بالنسبة للمساحة المنتجة . فإذا كان عدد السكان أقل مما يحتاجه القطر لكى يعمل وينتج ويخرج خيراته قلنسأ أنه مغتفر للسكان ، وإذا كان هذا العدد أكثر مما يحتاجه القطر قلنا أنه مزدحم بالسكان ، وإذا كان هذا العدد مناسبا للقطر قلنا ان هذا القطر يسكنه العدد الأمثل من السكان .

فغير أن هذا الإزدحام بالسكان أو الافتقار اليهم ليست

سوى مسألة امتبارية محضة لا تصدق الا على فترة معينة من الزمن ، وحالة خاصة من الحضارة المادية والمقدرة العلمية والفنية للسكان ، فاذا انتقل السكان من مرحلة حضارية الى اخرى ، أو اذا ازدادوا علماً وخبرة وتسلحوا بالتكنولوجيا ، ازدادت مقدرتهم على استخراج خيرات بيئتهم واستثمارها ، وارتفعت قدرتهم الانتاجية ، فاستطاعت الأرض أن تحمل عددا أكبر منهم وهكذا .

→ فمثلا اذا كان الشعب يعيش على الصيد وجمع ثمار الغابة والتقاطها فالشخص الواحد يحتاج لكيلومتر مربع يجول فيه ، ولكنه اذا تحول الى الرعى فان الأرض تستطيع أن تحمل من ٢٠ - ٤٠ شخصا في الكيلومتر المربع ، اما الأرض الزراعية فقد تصل كثافة السكان فيها الى ٤٠٠ في الكيلومتر المربع (٨٠٠ في الكيلومتر المربع في مصر) ، واذا تكدس العمال في المصانع ، فان الأرض تستطيع أن تحمل أكثر من ١٠٠٠ نسمة في الكيلومتر المربع !

→ طاقة الأرض اذن في تحمل السكان ، اى في مداهم بالطعام اللازم لهم ، تختلف باختلاف قدرة هؤلاء السكان على استغلال مصادر ثروتهم الطبيعية . فالفلاح الذى يزرع الأرض زراعة كثيفة ، ويجعلها تفل غلتين أو أكثر في السنة ، يصبح قادرا على اعادة عدد أكبر من السكان من زميله الذى لا يزرع الا نخلة واحدة في السنة ، وهذا أكثر قدرة من الرارع البدائى الذى ينتقل من قطعة أرض الى أخرى ، ومن

الرامي ، وأما الذي يعيش حالة على البيثة ، يكتفى بجمع ثمار الأشجار أو بصيد الحيوان ، فانه - على قلة عدده - تضيق به الأرض وما رحبت .

قلنا ان الأمم تقاس بعدد سكانها وبمقدار ما يتمتع به هؤلاء السكان من صحة ولياقة ، مما يرفع من متوسط الأعمار . وإطالة الأعمار معناها إضافة سنوات من الخبرة والكفاية في حياة الفرد ، تتضافر بعدد الأفراد في سن العمل الذين يضمهم السكان .

ولا شك - إذا تساوت المساحة بين عدد من الدول - فأقواها هي أكثرها سكانا ، خصوصا إذا تساوى هؤلاء السكان في مستوى الصحة ومتوسط العمر . والجدول الآتي يوضح هذه الحقيقة :

جدول (١)

مقارنة عدد السكان في ثلاث دول متساوية المساحة
ومقارنة المساحة في ثلاث دول متساوية السكان

نسمة	ميل مربع	
٤٩٢٣٠.٠٠٠ وعدد سكانها	١٢٠.٠٠٠ مساحتها	(١) إيطاليا
٢٩٢٥٠.٠٠٠ وعدد سكانها	١٢١.٠٠٠ مساحتها	بولندا
٦٥٩٠.٠٠٠ وعدد سكانها	١١٧.٠٠٠ مساحتها	العراق
٢٠٥٠٠.٠٠٠ وعدد سكانها	١٠٨٠.٠٠٠ مساحتها	(ب) الأرجنتين
٢٠.٥٠٠.٠٠٠ وعدد سكانها	٢٦٢.٠٠٠ مساحتها	برما
١٨.٥٠٠.٠٠٠ وعدد سكانها	٩٦.٠٠٠ مساحتها	يوغوسلافيا

ولا تكمن قوة الدولة اذن في مساعدتها ، بل في عدد سكانها ودرجة تكثفهم فيها ، ومقدورتهم على استغلال مواردها ، فالبرازيل أكبر مساحة من الولايات المتحدة ، ومع ذلك لا يسكنها الا ربع سكان الولايات المتحدة ، أو قدس سكان بريطانيا الصغيرة المساحة ، وأكثر من هذا فان هذا العدد من السكان لا يساوي في امكانياته ومقدوره الاقتصادية والانتاجية قدر سكان بريطانيا واستراليا وكندا شاسعا المساحة ، لا يعمل كلا منهما الا ملايين قليلة (عشرة ملايين) ومن ثم كانتا مفتقرتين للسكان ، وقد اضطر هؤلاء السكان الى التركز في نقاط محدودة ليحدثوا تكثفا خاصا يمكنهم من استغلال قسط محدود من البيئة استغلالا واسعا ويمكنهم من نشر الخدمات الضرورية للحضارة بينهم .

قلة السكان دون الحد الضروري لاستغلال موارد البيئة كلها استغلالا كاملا عائق في سبيل التقدم الاقتصادي ، كما أن ازدياد السكان الى درجة الازدحام والتضخم عائق أمام الدولة دون تحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة .

ولقد مثل بعض المؤرخين انهيار بعض الدول قديما ، وسقوط بعض الامبراطوريات بقلة عدد السكان . فمثلا فقدت فينيقيا سيطرتها على تجارة البحر الابيض المتوسط في القرن الرابع قبل الميلاد ، لأنها لم تستطع أن تنافس القبائل اللاتينية في عدد السكان اللازمين لتجنيد الرجال

للخيش والأسطول . كما انهارت الامبراطورية الرومانية
 امام البرابرة لانغماس الرومان في اللهو وعزوفهم عن تكوين
 الاسر ، وتناقص عددهم أيضا بفعل الوبئة كالملاريا ، التي
 افقدتهم الحيوية الكافية لصد جحافل القبائل المتبربرة .
 ولم تستطع هولندية في القرن السادس عشر أن تبقى طويلا
 في ميدان الاستعمار ، وانهارت امبراطوريتها الواسعة ، لأنها
 لم تستطع أن تقدم من الرجال للأساطيل ما يعتمد عليه امام
 غريمها انجلترا ، وتفوق انجلترا في عدد السكان على
 هولندا ، كما تلاشت امبراطوريتا اسبانيا والبرتغال في
 امريكا اللاتينية لنفس السبب .

ان عدد السكان عند تساوت ظروف الصحة العامة
 ومتوسط الأعمار - عامل حاسم في الحروب وفي الانتاج
 لا شك فيه ، حتى أن معظم الدول بدأت في رسم سياسة
 سكانية لها ، وذلك بعد أن قدرت هذه الحقيقة حق قدرها
 في مطلع هذا القرن . وكان الفيصل الهام في هذه المسألة هو
 إيجاد توازن بين عدد السكان وبين الموارد الطبيعية ، وقد
 كانت كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا والدول الاسكندنافية
 في مقدمة الدول التي رسمت لها سياسات سكانية . وكان
 بعضها - مثل ألمانيا وإيطاليا في الثلاثينات - تريد أن تنشئ
 قوة حربية ضخمة تضغط على جيرانها وتوسع بها « مجالها
 الحيوى » ، أى تريد وقودا للدفاع ، بينما كان بعضها

الأخر مثل فرنسا والدول الإسكندنافية تريد أن تحافظ على مستوى سكانها وتحفظ نفسها من الانهيار السكاني . ورغم هذا فلم تستطع فرنسا أن تعمل على زيادة المواليد وهى فى أمس الحاجة اليهم ، فلقد أدت الحروب الطاحنة التى اشتركت فيها أعوام ١٨٧٠ ، ١٩١٤ ، ١٩١٧ ، ١٩٣٩ - ١٩٤٥ الى القضاء على زهرة شباب فرنسا وبالتالي الى زهد الفرنسيين فى الانجاب من ناحية أخرى . اذ شعروا بأنهم انما يلدون للموت ولا ينجبون إلا حصاد المدافع . ولعل هذا الانهيار السكاني أحد العوامل التى أدت الى تصفية الامبراطورية الفرنسية بعد الحرب الثانية ، وان كانت هذه التصفية لم تتم دون مقاومة عنيدة . فلقد كانت صناعات فرنسا فى الداخل ، والتزاماتها فى الخارج - وان خفت - تحتاج لليد العاملة ، فى الوقت الذى لا يصل فيه عدد المواليد الى ما يعادل عدد الوفيات ، أى فى الوقت الذى لا تستطيع فيه - الا بالكاد - تجديد أجيالها .

ولذلك لجأت فرنسا الى تعديل قوانين الهجرة بها تشجيعا لآبناء جاراتها على الهجرة ، فوجد عدد كبير منهم الى فرنسا ، واستطاع نحو مليون وربع منهم أن يكون عصب الصناعة الثقيلة والشاقة فيها ، مثل العمل فى المناجم والصناعات المعدنية ، ولولا هؤلاء لتوقفت أو تعطلت هذه

الصناعات ، فنصف سكان المناجم وأكثر من ٨٠٪ من عمال
البوتاس والبوكسيت والأسمنت كانوا أجانب . وأخذت
فرنسا تعمل على امتصاص وفرنسة معظم الأجانب الشبان ،
وكأنها - وقد عجزت من المحافظة على عدد سكانها طبيعيا
بالتزاوج والانجاب - قد لجأت الى طريق الزيادة غير
الطبيعية أى الى فتح أبوابها للهجرة .

الفصل الثاني

السكان ظاهرة اجتماعية

تحدثنا في الفصل السابق عما نعنيه بالسكان ، وحركة السكان ، وقيمتهم وأهميتهم في الإنتاج وفي ميزان القوى السياسية . / وقد يتبادر الى الذهن أن السكان ليسوا سوى مجرد أيد عاملة وأفواه تلتهم الطعام . وقد ينزعج بعض الناس في بعض المجتمعات من ازدياد تكاثر السكان فيدعو الى تحديد النسل باصدار القوانين . والواقع أن السكان سواء كانوا يزدون بسرعة فائقة ويراد لهم أن يبطئوا في هذه السرعة ، أو كانوا يزدون ببطء ويراد لهم أن ينشطوا في الانجاب ، أو كانوا محجمين عن الزواج والانسال ، فانهم في ذلك كله لا يخضعون لتشريع ، ولا يصدرن في مادائهم هذه من قانون . وإنما السكان — في أى قطر من الأقطار ، وفي أى زمن من الأزمان لا يخضعون الا لشيء واحد هو العرف والعادات الاجتماعية والتقاليد ، وان خضعوا لقانون ، فانما يخضعون لقانون واحد ، هو قانون التطور الاجتماعى الذى يسرى في المجتمع ويطوره ، كما يتطور الكائن الحى ، ببطء واصرار .

وكما يفعل الكائن الحى فى تطوره ، يتخلى عن الصفات الضارة التى تعرقل نموه ، ويكتسب الصفات الحسنة التى تساعد على ترقيته ، ينتخب المجتمع فى تطوره من العادات والتقاليد الجديدة التى تساعد على تنميته وازدهاره ورخائه ، وي طرح جانبا تلك العادات والتقاليد التى تقعد به من اللحاق بركب المدنية والحضارة .

الظواهرات السكانية التى تعمل على حركة السكان ، من مواليد ووفيات ، وفئات السن التى ينقسم اليها السكان ، بل والهجرة سواء بالنزوح اى الخروج أو الوفود كلها تتم فى اطر اجتماعية ، بل هى صلب المجتمع فى حركته وحيويته . فالمجتمع الانسانى - فى أى قطر من الاقطار - لا يخضع للغريزة فى تكاثره ، ولا يترك أمره للطبيعة فى نهايته ، لا يقبل على الانجاب بالغريزة ولا يستسلم استسلاما سلبيا تاما لعوامل الطبيعة وأعدائه الخارجيين كالحوانات ولكن يعيش فى مجتمع ، ينظم زواجه وعلاقاته العائلية ، بل ينظم له أحيانا علاقاته الزوجية ، ويحافظ على حياته بقدر ما يستطيع ، ويعمل المجتمع باستمرار ، من طريق العرف والعادات والتقاليد على تحقيق هدف خاص له ، كثيرا ما يكون ملائما لمقتضيات البيئة .

ويتأثر المجتمع - فى تطوره - بظروف البيئة الطبيعية التى يعيش فيها ويتفاعل معها كما يتأثر بظروف اجتماعية خارجية ، كاحاطته بأعداء تقليديين ، أو شعوب معادية أو

تعرضه للغزو ، وبظروف اجتماعية داخلية من صنعه هو ،
كالتطور الاقتصادي وارتفاع مستوى المعيشة وهبوط
الوفيات ، أو النزوع الى الغزو والعدوان الخارجى . وهذا
كله على سبيل المثال فقط لا الحصر .

هذه المؤثرات جميعا لا تلهث أن تولد فى ضمير المجتمع
فيصوغها فى شكل قيم اخلاقية أو عرف صائد أو تقاليد
اجتماعية تحمل طابع الالتزام لكل فرد فى المجتمع .

للمواليد مثلا ، ظاهرة أخلاقية ، الحيوان يلد والإنسان
يلد ، انما الفرق بينهما شاسع ، فالإنسان لا يلد - فى معظم
الأحيان - الا نتيجة الزواج والطفل يولد فى فرائض الزوجية ،
وهذا الزواج نظام اجتماعى ، يحدده العرف والتقاليد وله
ياتى القانون أخيرا ليظلمه . وتختلف الشعوب بعضها عن
بعض فى دويجة أقبالها على الزواج ، وفى تحديد سن
الزواج ، وفى نظم الزواج من حيث عدد الزوجات ،
وكل هذه العوامل ذات أثر مباشر على المواليد كثرة وقلة ،
بعض الشعوب ، مثل الهنود ، يقبلون على الزواج المبكر ،
وقد كان زواج الأطفال البنات فى الهند شائعا حتى وقت
قريب ، ولا شك أن هذا يدهو الى اطالة فترة الانجاب لدى
المرأة ، وكثرة المواليد ، وارتفاع معدل المرأة الواحدة من
الولادات .

فمن المعروف أن المرأة تستطيع الانجاب فيما بين
١٥ - ٤٥ (أو ٤٩) سنة ، فإذا تزوجت مبكرة ولم تستعمل

أبى مانع للحمل - والنساء في هذه الأقطار القليلة على الزواج المبكر لا تعرف موانع الحمل - ولم تجهض نفسها ، فانها تستطيع أن تنجب ١٢ طفلا !

أما الشعوب التي تؤخر سن الزواج ، فانها في الحقيقة تختصر الفترة التي تستطيع فيها المرأة الانجاب ، وتختصر عدد الأطفال الذين يمكن أن يولدوا من ١٢ الى خمسة أطفال أو أقل . فمجرد تأخير سن الزواج عامل من عوامل ضبط النسل .

بل ان المرأة تختلف في درجة خصوبتها من سن الى آخر ، فهي أشد ما تكون خصبا ما بين ٢٥ - ٢٩ سنة ، وأقل ما تكون خصبا بعد سن الأربعين .

وقد يتساءل بعض الناس ، هل هناك شعوب أعلى خصوبة من غيرها ؟ في الواقع أنه ليست هناك خصوبة أو عدم خصوبة ، ولكن هناك اقبال على الانجاب وتهيئة الفرص له ، وهناك امراض منه ، أو على الأقل حد منه . ففي لرموزه وسلفادور وبناما تنجب كل ألف امرأة في سن الانجاب أكثر من ١٠٠ مولود سنويا ، وفي شعوب يوغوسلافيا والبرتغال والولايات المتحدة تنجب كل ألف امرأة ما بين ٧٠ - ١٠٠ مولود سنويا ، وفي شعوب النرويج والدنمارك وبلجيكا لا تنجب كل ألف امرأة أكثر من ٧٠ مولودا سنويا .

جدول رقم (٢)

نسبة الخصوبة لكل ١٠٠٠ امرأة حسب فئات السن

لبعض الاقطار للمقارنة

فئات السن	الولايات المتحدة ١٩٥٠	فرنسا ١٩٥١	أستراليا ١٩٥١	اليابان ١٩٥٠	مصر ١٩٣٧
١٩-١٥	٧٩,٤	٢٣	٣٨,٢	١٠,٧	٨٢
٢٤-٢٠	١٩٣,٦	١٥٤	١٧٧,٧	١٤١,٠	٢٥٠,٥
٢٩-٢٥	١٦٣,٣	١٦٨,٣	١٨٥,١	٢١٦,٤	٣٠١,٨
٣٤-٣٠	١٠١,٣	١٢٠,٩	١٢٢,٢	١٦١,١	٢٦١,٢
٣٩-٣٥	٥١,٢	٦٣,١	٦٥,٩٥	٨٩,٤	١٩٦,٣
٤٤-٤٠	١٤,٥	٢٢,٥	٢٠,٥	٢٨,٧	٥٣,٢
٤٩-٤٥	١٤,٥	٢	١,٦	١,٦	٢٨,٦
	٦٠٤,٤	٥٥٣,٨	٦١١,٢	٦٤٨,٩	١١٧٣,٦

ان المرأة الفرنسية ، حسب هذا الجدول ، تنجب في المتوسط ثلاثة أطفال ، في حين ان متوسط انجاب المرأة المصرية ستة أطفال !

ومتوسط عدد الاطفال الذين تنجبهم المرأة في اى قطر من الاقطار لا علاقة له بما يسمى بخصوبة المرأة ، فليس هناك شعب بطبيعته أشد خصبا من شعب . اذ ان الناس مخلوقات اجتماعية أولا وقبل كل شيء ، والمسألة لا تتعلق

بطبيعة المرأة ، تعلقها بطبيعة النظام الاجتماعي وعادات الزواج والمباشرة الزوجية ، فكلمها كان الزواج مبكرا ، كلما طالت فترة المعاشرة الزوجية ، كما أن الطلاق والموت قد ينهي المعاشرة بالنسبة لأحدهما ، ما لم يحدث إعادة زواج ، بل أن إعادة الزواج قد يكون سببا في ارتفاع نسبة الزواج ، كما يحدث في مصر . وكلما تأخر سن الزواج أو قل الإقبال عليه كلما انخفضت نسبة الانجاب .

ونورد فيما يلي إحصائية تبين مدى ارتباط الانجاب بسن الزواج ، في كل من مصر (حيث الإقبال على الزواج المبكر) والسويد حيث لا تقبل الفتيات على الزواج المبكر ، فإذا كان عدد النساء ما بين ١٥ - ١٩ سنة ١٢٤٠ فتاة في كل من مصر والسويد ، فإن عدد المتزوجات في مصر يبلغن ٢٩١ فتاة منهن ، بينما لا يتزوج من مثل هذا العدد في السويد إلا ٣٤ فتاة ، ولذلك تنجب هذه المجموعة ١١٤ طفلا في مصر ، وتنجب مثلتها في السويد ١٣ طفلا فقط ؛ وأن من مجموع ٧٥٦٠ امرأة في سن الحمل والانجاب في كل من مصر والسويد ، تتزوج ٥٤٧١ امرأة في مصر و ٤٣٤٢ امرأة في السويد ، وتنجب المصريات ٧٣٩ طفلا بينما لا تنجب نظيراتهن من السويديات سوى ٤٩٦ طفلا .

جدول رقم (٣)

الانجاب وسن الزواج في مصر والسويد (١٩٤٥)

عدد المواليد في فترات الزوجة		عدد النساء المتزوجات		عدد النساء	فترات السن
في مصر	في السويد	في مصر	في السويد		
١٣	١١٤	٣٤	٢٩١	١٢٤٠	١٩-١٥
٧٥	٣١٧	٤٠٠	١٩٣٠	١١٩٠	٢٤-٢٠
١٨٩		٩٥١		١١٤٠	٢٩-٢٥
١١٩	٣١٩	٨٢٧	١٨٦٧	١٠٩٠	٣٤-٣٠
٧١		٧٩		١٠٣٠	٣٩-٣٥
٢٦	٢٩	٧١١	١٣٨٣	٩٧٠	٤٤-٤٠
٣		٦٢٩		٩٠٠	٤٩-٤٥
٤٩٦	٧٣٩	٤٣٤٢	٥٤٧١	٧٥٦٠	

سن الزواج اذن مسألة اجتماعية تؤثر في عدد المواليد ، كما أن المعاشرة الزوجية وطول بفترةها أو قصرها ذات اثر مباشر في هذا العدد ، وهنا نشير الى بعض العادات السائدة في المجتمعات البدائية في كل من افريقية المدارية وآسيا الموسمية ، فبعض هذه القبائل يتدخل عرفها الاجتماعي في عادات المعاشرة الزوجية ، فمثلا تحرم الاتصال الجنسي بين الزوجين مدة عامين بعد انجاب الطفل ، أو تحتم أن يوضع

الطفل فى كوخ والذى الروجة ، حيث تظل الأم فى بيت والديها فترة عامين ، يحرم أثناءهما اتصالها بزوجها ، ويتغفن المجتمع البدائى فى وضع اصناف من المحرمات أمام الزوجين خلال فترة زواجهما ، وهذه المحرمات جميعا تهدف الى الحد من زيادة السكان فى مجتمعات تجد الطعام امامها محدودا .

وبعض المجتمعات — رغبة منها فى تحديد النسل حتى دون أن تدرى — تضع المراقيل أمام الزواج ، وترهق طالبيه من الرجال بمطالب شتى ، ومن ثم لا يستطيع الزواج الا كبار السن من الرجال ، وقد ثبت من الأبحاث التى أجريت فى المجتمعات التى تسمح بتعدد الزوجات ، أنها اذا لم تكن فى حالة حرب ، أو اذا لم تمر بفترة تعقب حربا ، أى اذا كانت ظروف السلم سائدة ، فانها تكون اقل انجابا من المجتمعات التى لا تسمح بتعدد الزوجات .

وقد يبدو هذا لأول وهلة غريبا ، ولكن لا غرابة فى ذلك اذا عرفنا أن اقل من نصف المواليد بقليل عادة من النساء (٤٨.٥ ٪) ، وأن الرجال والنساء فى سن العمل والانجاب — فى أى مجتمع عادى متساوون فى العدد ، ولذلك فمن الطبيعى جدا أن يكون لكل رجل امرأة واحدة ، فاذا زاد بعض الرجال انصبتهم ، وتزوجوا اكثر من واحدة ، فمعنى هذا أن كلا منهم حرم رجلا آخر أو اكثر من امرأة كان يريد زواجها ، فاذا أضفنا الى هذا انه

لا يستطيع أن يجمع بين أكثر من زوجة إلا من يستطيع الانفاق عليهن ، وهؤلاء يكونون عادة من المتقدمين في السن ، لادركنا أنه في مثل هذه المجتمعات ، يجمع كل من الكهول والشيوخ عددا كبيرا من النساء ، ويحرم الشبان - وهم الأقدر على المباشرة الزوجية - من حق الزواج والانجاب ، ومن ثم هبوط عدد المواليد في هذه المجتمعات .

وتحرم بعض القبائل زواج الأرامل ، وبذلك تخرج الأرملة من عداد النساء القادرات على الانجاب ، كما أن بعض القبائل الأخرى تبيع تعدد الأزواج ، وهذه وسيلة مباشرة لتحديد النسل ، لجأ إليها مجتمع يخشى من كثرة النسل وقلة الطعام .

وإذا كانت هناك مجتمعات تشجع الزواج المبكر وأخرى لا تشجعه ، أو كان بعضها ينظر إلى الزواج نظرة ارتياح ، فهناك مجتمعات أخرى يسود فيها نظام الرهينة ، وهذا من شأنه أن يسحب من رصيد الرجال والنساء في سن العمل والزواج والانجاب نسبة معينة ، تتعطل عن القيام بمهمة الانجاب ، فيؤثر هذا تأثيرا مباشرا على عدد المواليد ، ومن ثم على حجم السكان . ومن هذه المجتمعات مجتمع التبيت الذي تنتشر فيه الرهينة ، ولكن إلى الحد الذي يسمح بتجديد جيل السكان باستمرار ، ومن ثم لا يزيد سكان التبت ، ولا ينقصون عن حد معين . وقد لاحظ أحد المؤرخين « لوسيان فيشر » أن أهل الدول الزراعية

المستقرة في الصين والهند والشرق الأدنى وأوروبا ، كانوا دائما يتعرضون لغزوات الرعاة التي تكتسح أمامها المدن والقرى وتغطي تلك الأقطار المتمدينة بجحافل البرابرة من الهون والتتار . ولاحظ أن ذلك الأمر الذي كان يتكرر باستمرار في فترات متعاقبة من التاريخ ، قد توقف منذ القرن الخامس عشر تقريبا . وإلى بتفسير سكاني لهذا ، فلقد كانت الشعوب التركية التتارية مقبلة بطبيعتها على الانجاب والتكاثر ، وهي تعيش في بيئة رعوية تعتمد على قدر محدود من المطر لكي ينمو الزرع والكلا ، فترعى قطعان الماشية والخيول ، وإذا قل المطر - وهو يقل مدة كل بضع سنين - من الحد اللازم لنمو مساحات الكلا الضرورية لقطعانها ، نفقت الماشية وشعر السكان بوطاة الجوع ، فيستفرون جموعهم ، ويهجمون على مراكز المدينة الزراعية المحيطة بهم ، طلبا للطعام .

ولقد كانت بلادهم مسرحا أيضا لتنافس المسيحية والاسلام والبوذية (بين القرنين العاشر والخامس عشر) ، فلما اعتنق البوذية عدد كبير من المغول والتتار ، قلت هجماتهم ، لانهم - وقد أقبل قدر كبير منهم على الرهبنة البوذية - لم يتكاثروا تكاثرا خطرا يدفعهم الى الخروج في غزواتهم التقليدية .

ذكرنا آنفا عدد المواليد في أي قطر أو مجتمع يتأثر بالعوامل الاجتماعية العديدة التي تؤثر في الزواج وفي

العلاقات الزوجية بين الأزواج . ولقد لوحظ أنه أثناء
الازمات الاقتصادية العنيفة أو الاضطرابات السياسية
وفقدان الشعور بالأمن ، وأثناء الحروب الكبرى يقل الاقبال
على الزواج ويقل الاقبال على الإنجاب أى تقل الولادات
بين المتزوجين ، بينما فى فترات الرخاء الاقتصادي وفى أيام
الهدوء السياسى والهدوء ، وعندما يشعر الناس بالأمن
والرفاهية يقبلون على الزواج ، ويقبلون على الإنجاب وترفع
معدلات المواليد . فعندما عاد المحاربون من ميادين القتال
بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها ، ارتفع فجأة
عدد المواليد فى الأقطار المتحاربة .

ويؤثر فى المواليد أيضا حالة المجتمع عامة ، ان كان
حضريا أو ريفيا ، ومستوى الأزواج من حيث درجة الثقافة
والمهنة والدخل . بل والعقيدة الدينية التى يعتنقها
الأزواج ، ونظرة المجتمعات المختلفة الى الطفل ،

فإذا نظرنا الى المجتمع الريفى نوجدناه أكثر انجذابا من
المجتمع الحضرى ، فالفلاح ، خصوصا فى المجتمعات الزراعية
التقليدية ينظر الى الطفل بوصفه يد عاملة رخيصة لا تكلفه
الكثير ، يساعد والده فى أعمال الحقل الصغيرة ، ولا يلبث ان
يشاركه عمله مبكرا وهو صبى ، بينما هو فى المدينة عبء
اقتصادى ، لا بد له من قسط من التربية والتعليم والتأهيل
لكى يستطيع ان يزاول عملا ، خصوصا بعد ادخال قوانين
العمل التى تحرم علي أصحاب العمل استخدام صغار السن

دون الخامسة عشرة من عمرهم . وبعد سن قوانين الالزام في التعليم . ولذلك فاننا نلاحظ ان الفلاحين عامة اكثر انجابا من العمال ، وبمعنى آخر أن سكان الريف عامة اكثر انجابا من سكان الحضر أو المدن عامة .

ودرجة الثقافة والمهنة والدخل عوامل اجتماعية واقتصادية متشابكة ، تؤثر جميعا في وجهة نظر الأزواج نحو الانجاب ، وغالبا ما يكون الأزواج الأرقى ثقافة هم الذين يحتلون - بحكم درجة تعليمهم - أرقى المناصب ، أو يعملون بالمهن الراقية ، وبالتالي هم الذين يحصلون - غالبا - على أعلى الدخل .

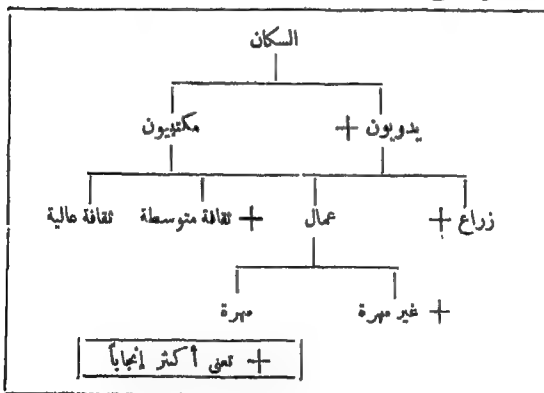
والمشاهد أنه كلما ارتفع نصيب الفرد من الثقافة والتعليم ، كلما كان أكثر شعورا بمسئوليته الاجتماعية والاقتصادية نحو أطفاله ، وكلما كان أشد عناية بهم ، من حيث السكن والمأكل والملبس ، وأكثر انفاقا عليهم لكي يهيئ لهم حياة أفضل ، فتطول فترة تربيتهم وتعليمهم وتأهيلهم لهذه الحياة . ومن ثم كان الطفل بالنسبة لتلك الفئات من المجتمع - عبئا اقتصاديا . ومن ثم أيضا كانت أقل فئات المجتمع انجاباً . وأكثرها اقبالا على موانع الحمل .

فإذا أضفنا الى هذا أن أولئك الأزواج والزوجات أيضا - في كثير من الحالات - الذين ينتمون الى هذه الفئات الاجتماعية (صاحبة الحظ الأوفر من الثقافة والتعليم والدخل والتي تحتل الدرجات الأعلى في المهن والوظائف)

لا يقبلون على الزواج الا متأخرين ، لأدركنا أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية قد تضافرت للحد من نسلهم .
فكلما ارتفعت الثقافة والتعليم في فئة اجتماعية ، كلما قل نسلها .

وكلما ارتفع المستوى الاجتماعي كلما قل النسل ، وكلما كانت الزوجة متعلمة ، وعلى قندل قسطها من التعليم ، كلما قل النسل .

والمرأة العاملة أقل انجاباً من المرأة غير العاملة .
ويمكن أن نضع نتائج الأبحاث السكانية العديدة التي أجريت في كثير من أقطار العالم والمتعلقة بمعدلات المواليد ، وعلاقتها بالمستويات الثقافية والاقتصادية للأزواج في الشكل الآتي :



لاليديويون أكثر انجابا من المكتبيين ، والفلاحون الذين يعملون بأيديهم أكثر انجابا من العمال ، وغسير المهرة بين العمال أكثر انجابا من العمال المهرة . ومن بين المكتبيين نرى أن أصحاب الثقافة المتوسطة أكثر انجابا من أصحاب الثقافة العالية .

وفي داخل هذا الاطار الهام يتدخل عاملان ، عامل عام يعصل بالعقيدة السائدة في الأمة ، وآخر خاص بالمرأة . أما بالنسبة للعقيدة فقد لوحظ في فلسطين قبل نكبتها مثلا ، أن المسلمين عامة كانوا أكثر انجابا من المسيحيين (ومثل هذه الملاحظة تلاحظ في سوريا ولبنان ومصر) والعرب (أي المسلمين والمسيحيين معا) أكثر انجابا من اليهود ، وفي الولايات المتحدة لوحظ أن الكاثوليك أكثر انجابا من البروتستانت .

والمسبب في هذه الفوارق أن بعض رجال الدين أو العرف السائد لدى اتباع بعض الديانات قد وقفوا موقفا خاصا من مسائل تحديد النسل ، فالكنيسة الكاثوليكية لا ترى تدخل الأزواج في منع الحمل ، وترى أن منع الحمل يجب أن يكون عن طريق الامتناع عن المعاشرة الزوجية ، أو ممارستها في الفترات التي يؤمن فيها الحمل . أي التي لا يحتمل أن تحمل أثناءها الزوجة . بينما أجاز رجال المذهب البروتستانتي استخدام موانع الحمل .

أما بالنسبة لتفاوت حجم الأسرة لدى المسلمين والمسيحيين في الوطن العربي ، فربما عللت بأن الاسلام ، أو رجال الدين الاسلامي لم يحرموا استخدام موانع الحمل ، أو لحيلة دون الحمل ، تحريماً قاطعاً . بل لقد أفتى أحدهم ، رداً على سؤال مباشر في هذا الموضوع ، بأنه يجوز منع الحمل في حالات ثلاث : إذا خشي على المال ، أو على الجمال ، أو من كثرة العيال وقلة المال ، واعتمد على الامام الغزالي في هذه الفتوى .

ويخلص من الدراسات السكانية المختلفة ، أن ضبط النسل أو تنظيم الأسرة في الوقت الحاضر يتناسب مع وضع الأسرة الاجتماعي والثقافي ، والمسألة متعلقة بدرجة الوعي التي يتمتع بها الأزواج ، فالأسر في المدينة ، تترنو باستمرار الى مستوى معيشي أرقى ، وتعيش عادة في شقق محدودة الحجرات ، وتحتاج الى متطلبات عديدة ، فإذا كان الزوجان في مستوى ثقافي واجتماعي معين ، فانهما يجهدان باستمرار على المحافظة على هذا المستوى ، ان لم يعمل على رفعه ، ويتجهان عادة الى اقتناء ما يسهل حياتهما في المنزل من أدوات مختلفة ، فإذا أنجبا عملاً على أن يحصل أولادهما على أفضل الفرص المتاحة لتعليمهم وتثقيفهم واعدادهم للحياة . ومن ثم كان الوعي أولاً هو الحافز على ضبط النسل .

أما الحافز الثاني فهو القدرة على استخدام الوسائل

المؤدية فعلا الى ضبط النسل ، وهذا في حد ذاته يتطلب قسما من الثقافة لدى الأزواج . فكثير من الأمهات - حتى في أعماق الريف - تتطلع الى فترة راحة ، من كثرة الحمل والولادة ، وقد يؤدي جهلن بأساليب منع الحمل الى نتائج مؤسفة ، تودي بحياتهن أو تعرضهن الى خطر جسيم .

وأخيرا - الى جانب الوعي والمقدرة - لا بد من الإرادة ، أي أن يكون لدى الأزواج من قوة الإرادة ما يجعلهما يخططان للمستقبل ، وينفدان ما يريدان في مجال تنظيم الأسرة . ومن ثم فإن المجتمعات الأرقى والأكثر ثقافة وتحضرا قد عرفت كيف تحدد نسلها قبل غيرها ، وعندما تتطور الأمة ، ويمر من المرحلة الريفية الى المرحلة الحضرية ، ومن المرحلة الالعلمية الى المرحلة العلمية ، فإنها تصل الى ضبط النسل وتحديده .

ولكن لماذا يضبط الأزواج نسلهم ؟

للإجابة على ذلك لا بد أن نربط بين ضبط النسل وضبط الوفيات ، وسنتحدث عن ذلك تفصيلا في فصل قادم ، ولكننا هنا نلاحظ أن الشعوب التي ترتفع فيها نسب الوفيات هي التي ترتفع فيها نسب المواليد ، بمعنى آخر أن الإنسان - شأنه في ذلك شأن بقية الأحياء - لا بد له من المحافظة على نوعه ، وهو مدفوع الى ذلك بغريزته وإرادته . فإذا كان الأعداء الخارجيون كثيرين ، عمد الى كثرة الانجاب

ليقاوم هؤلاء الأعداء ، وكما أن الحيوان الذى يحاط بأعداء خارجيين عديدين فى البيئة ، يزيد من نسله ، ليزداد قدرة فى معركة البقاء ، وكبلا ينقرض ، اذ يأتى الأعداء الخارجيون (كالكالات اللحوم بالنسبة لكالات الأعشاب) على قدر من النسل ، أو من السكان ، فيبقى فى النهاية قدر ، يحمل رسالة النوع ويتزاوج ويتناسل ويجدد الأجيال ، وبذلك يحفظ النوع من الانقراض .

كذلك الانسان أو المجتمع البشرى ، اذا كانت بيئة خاصة بالأعداء يكمن الموت فى كل منعطف فيها ، وتنتشر فيها الأمراض ، وتزداد الأوبئة ، فلا بد له لكى يحافظ على نفسه من الانقراض أن يلجأ الى كثرة النسل . حتى اذا مات من مات ، أو اذا حصنت الأوبئة من تحصد يبقى فى النهاية عدد يتزاوج ويتكاثر ويحافظ على المجتمع ويحميه من الانقراض .

فكثرة المواليد - فى الأصل - نتيجة حتمية لكثرة الوفيات . وهى نتيجة لا بد منها للمحافظة على النوع . ولذلك فاننا نلاحظ أن المجتمعات التى حصنت نفسها ، وقضت على الأوبئة ، وحدث من خطورة الأمراض ، وارتفع فيها مستوى العلاج ، أى عملت على هبوط معدلات الوفيات ، انتشرت فيها عادات ونظم تحديد النسل . بمعنى آخر كان ضبط الوفيات مؤديا الى ضبط النسل .

ومنطق ذلك بسيط ، فإذا كانت هنالك أسرة تنجب عشرة أطفال في فترة الإنجاب كلها ، وذلك في محيط تكثر فيه الأوبئة والأمراض ولا يصل إليه الطب أو العلاج ، فانه في النهاية يبقى من هؤلاء الأطفال العشرة ، خمسة أو أربعة ، منهم بنتان تتزوجان وتواصلان عملية حفظ النوع . وليس من المعقول أن تطالب أسرة ، كلما ولد لها طفل خطفه الموت ، وأن لم يخطفه وشيكا عاشت في خوف من أن يموت ، أن تعمل على تحديد النسل .

إن المنية لم تعد — كما قال الشاعر العربي القديم — «خبط عشواء من نصيب ثمته ، ومن تترك يعمر فيهرم» .
إنما الموت — مثل الولادة — ظاهرة اجتماعية بجانب كونه ظاهرة بيولوجية . وإذا فحصنا معدلات الوفيات في الأقطار المختلفة ، وقارناها بمعدلات مواليدها ، لوجدنا أن المواليد المرتفعة تسود الأقطار — التي تسجل معدلات وفيات مرتفعة .

جدول رقم (٣)

مقارنة المواليد والوفيات في الالف عام ١٩٤٦ - ١٩٥٠

وفيات	مواليد	
١٩٥٦	١٦٥٦	النمسا
٩٥٣	٢٥٥٣	ليوريلندة
٩٥٩	٢٤٤١	الولايات المتحدة
١١٥٧	١٨٥٠	انجلترا
١٣٥١	٢٠٥٩	فرنسا
١٠٥٨	٢١٥١	إيطاليا
٢٠٥٠	٢٤٥٦	رومانيا
١٧٥٦	٢٦٥٧	المند
٢٢٥٢	٤٣٥٧	مصر
٣١٥١	٤٢٥٣	الجزائر

فالأمم المختلفة ليست متساوية أمام الموت ، لحيث الغذاء الكافي ، والصحة الجيدة ، والعلاج المتوفر ، وبعبارة أخرى حيث مستوى المعيشة رفيع ، فان معدلات الوفيات تكون منخفضة ، والعكس صحيح . فإذا كانت معدلات الوفيات مختلفة ، فلا بد وأن مستوى المعيشة منخفض ، ومعنى ذلك الغذاء الذى يسمن ولا يغنى من جوع ، والصحة المعتلة والعلاج العزير النال . وهذا يفسر ارتفاع معدلات

الولايات التى تصل الى ٢٣ فى الالف فى الهند ، والتى تهبط الى ٩ فى الالف فى نيوزيلنده وهولنده !



يولد الانسان ، ومن الممكن أن يصل الى سن الثمانين ، وليس من المستبعد أن يصل الى المائة سنة . ولكن هذا الانسان لا يولد وحيدا ، بل هو فرد ينتمى الى مجتمع معين ، ويعيش فى بيئة معينة ، وينسب الى طائفة معينة فى المجتمع الذى يعيش فيه ، وقد يكتسب قدرا معيناً من الثقافة ، ويقوم بعمل معين ، ثم هو أولا وقبل كل شيء ذكرا كان أو أنثى قد يعيش الى عمر معين ، فهو فى أى لحظة إما طفل أو صبي أو شاب أو شيخ . وكل ظرف من هذه الظروف يؤثر فى عمره واحتمالات حياته أو وفاته .

وحياة الانسان تبدأ فى رحم أمه جنينا ، وعلى قدر صحة الأم أو الوالدين بمنح فرصة الحياة لهذا الجنين ، فإذا كان أحدهما مصابا بمرض تناسلى مثلا ، أو يحمل وراثية خبيثة فى الدم ، ضاقت فرصة الحياة أمام الجنين ، وكثر الاجهاض . وهناك بعض القبائل البدائية التى لم تحصن ضد الأمراض التناسلية انقرضت تماما بعد انتشار هذه الأمراض فيها . والأمم البدوية التى لا تعرف الاستقرار ، تقل أمام أطفالها افترض الحياة ، كما يكثر الاجهاض بين نساها .

ان طفلا من كل خمسة يموت قبل أن يرى نور الدنيا ،
ومددا آخر من الاطفال يموتون قبل أن يتموا السنة الأولى ،
كما يموت عدد آخر قبل أن يتم الخامسة من عمره . وهكذا
يظل الموت يتخطف أبناء الجيل ، سنة بعد أخرى حتى
لا يبقى الا القليل الذى يعمر ويصل الى أُرذل العمر .

وقد بينا أن احتمالات الوفاة أو التعمير تتوقف على
عوامل كثيرة ، منها ما يتعلق بصحة الأم ومنها ما يتعلق
بنوعه ذكراً كان أم أنثى ، فالفرص أمام الاناث أوسع من
فرص الذكور لكى يعيشن ويتخطين أخرج فترات العمر وهى
السنوات الخمس الأولى . ووفيات الأطفال الذكور أعلى من
وفيات الأطفال الاناث فى هذه الفترة ، كما أن وفيات الذكور
— بعد أن يبلغوا مرحلة الرجولة والكهولة — أعلى من وفيات
الاناث .

وتتأثر معدلات الوفيات أيضا ، أو بعبارة أخرى فرص
الحياة بالبيئة الاجتماعية التى يعيش فيها الشخص .
بأسلوب حياته ونظام طعامه وشرابه وبالمهنة التى يمتنعها
ومقدار دخله ، أى بمؤثرات مستوى معيشته وثقافته .
فهناك أخطار تتعلق بالمهنة ، يتعرض لها أرباب المهنة أو
الحرفة الواحدة ، مثل الأخطار التى يتعرض لها عمال المناجم
والمحاجر وغيرهم . وإذا فحصنا احصائيات الوفيات طبقا
للسن ، والمهنة أو المستوى الاجتماعى ، لوجدنا ارتباطا كبيرا
بين المستوى الاجتماعى (وما يعنيه من مستوى تقالى

ومقدرة اقتصادية) وبين معدلات الوفيات . وليس هذا بمستغرب ، فالبيئة الصالحة ، - حيث ينال الفرد نصيبه من الغذاء الجيد ، والسكن الصحي - ، تمنح صاحبها فرصا أفضل للحياة ، بل ان مقدوره الاقتصادية تتيح له علاج نفسه أو ذويه اذا ألم به أو بهم مرض . وقد حلت الدولة في المجتمعات الاشتراكية محل الافراد في الوفاء بهذه الالتزامات .

وهناك وفيات نستطيع ان نسميها وفيات اجتماعية ، اذ انها نتيجة مستويات المعيشة المنخفضة والغذاء الناقص والسكن غير الصحي ، مثل الوفيات بسبب أمراض السل مثلا . وهي التي يسأل عنها المستوى الثقافي والاقتصادي السائد في المجتمع ، والموت المبكر - بدون شك - مسئولية المجتمع كله .

والاحصائية الآتية تبين العلاقة بين معدلات الوفيات وبين البيئة الاجتماعية أو المستوى الاجتماعي في باريس ، ومنها يتضح ان في منتصف القرن الماضي كانت الهوة واسعة بين الاحياء الراقية وبين الاحياء الفقيرة ، بحيث كان هناك مقداره ١٠,٥ في الالف بين الاثرياء والفقراء . وقد ظل هذا الفرق يتناقص حتى أصبح في حوالي ١,٥ في الالف عام ١٩٤٦ ، ولا شك ان هذا يدل على ارتقاء المجتمع عامة وعلى ان الفقراء قد حصلوا على فرص من الحياة تقرب بينهم وبين الاثرياء .

جدول رقم (٤)
العلاقة بين معدلات الوفيات والمستوى الاجتماعي في باريس

معدلات الوفيات العامة			المى
١٩٤٦	١٩٣٦	١٨٩١	
١٠ر٤	١٠ر٤	١٥ر٨	أحياء راقية
١١ر٣	١٢ر٩	٢١ر٩	» متوسطة
١١ر٤	١٣ر٤	٢٥ر٣	» فقيرة
١١ر٢	١٢ر٢	٢٢ر٣	باريس عامة

وقد نشر السجل العام في إنجلترا وويلز احصائية للنسب المئوية للوفيات موزعة على المهن المختلفة ، لفئات السن التى تقع بين ٢٠ - ٦٤ سنة نلخصها فيما يلى :

جدول رقم (٥)
النسب المئوية للوفيات على المهن المختلفة في إنجلترا وويلز

١٩٥٠	١٩٣٠ ١٩٣٢	١٩٢١ ١٩٢٣	
			١ - المهن الحرة وازراقية والمستويات الاجتماعية العليا .
٩٧	٩٠	٨٢	٢ - الزراعة والتجار والمستويات الوسطى
٨٦	٩٤	٩٣	٣ - الصناعات الماهرة والفنيون والموظفون
٩٠٢	٩٧	٩٤	٤ - العمال غير الفنيين
٩٤	١٠٢	٩٩	٥ - العمال اليدويون
١١٨	١١١	١٢١	١٠٠
١٠٠	١٠٠	١٠٠	

وإذا كانت البيئة الاجتماعية قد أثرت في معدلات الوفيات العامة ، فإنها أشد وضوحا في معدلات وفيات الأطفال ، فوفيات الأطفال نتيجة مباشرة لحالة المسكن ومستوى الوالدين الاجتماعى والثقافى . وأمراض الأطفال ولا سيما النزلات المعوية قد تكون نتيجة ظروف المسكن السيئة وسوء التغذية ، ولكنها أكثر من هذا نتيجة جهل الأمهات بأصول رعاية الطفل وبمبادئ الصحة العامة . ومن ثم كان ارتفاع معدل وفيات الأطفال فى الأحياء الفقيرة انعكاساً لمستوى المعيشة وهبوط القدرة الاقتصادية من ناحية ، ولجهل الأمهات من ناحية أخرى .

جدول رقم (٦)

العلاقة بين معدلات وفيات الأطفال والمستوى الاجتماعى فى باريس

الحى	١٨٩١	١٩٣٦	١٩٥١	١٩٥٦
الأحياء الراقية	٩١,٩	٤٧,٢	٢٤,١	٢,٢
و المتوسطة	١٣٥,٣	٦١,٧	٣٦,٥	٢٨,٢
و الفقيرة	١٥٧,٢	٧٢,٢	٣٧,٢	٢٣,٩
باريس كلها	١٣٦,٢	٦٣,٢	٣٤,٤	٢٥,٢

لقد انخفضت معدلات الوفيات فى الدول السابقة فى مضمار الحضارة والتقدم منذ مائة وخمسين عاماً انخفاضاً لم تشهد له البشرية مثيلاً من قبل ، فطال أمد الحياة

أمام الفرد المتمتع بنتائج علوم الطب والوقاية الصحية ،
والمستوى الاقتصادي المرتفع ، حتى أنه لتقدر هذه الريادة
في الولايات المتحدة الأمريكية - وهي ليست من أولى الدول
في التقدم السكاني - من عام ١٩٠٠ - ١٩٥٢ بنحو ١٢ عاماً
(كان الفرد الأمريكى يأمل في أن يعيش ٥٧,٦ سنة ،
فأصبح بعد نصف قرن يأمل في أن يعيش ٦٩,٧ سنة) .
وهذا معناه إضافة سنوات عديدة من الجهد والعمل الى
الانتاج القومى .

ولا ريب أن العلم الحديث قد تقدم تقدماً كبيراً في القضاء
على كثير من الأوبئة ، فلم نعد نسمع اليوم عن الطواعين التى
كانت تكتسح العالم شرقاً وغرباً وتحصد الناس حصداً
وتنشر الخراب والدمار أينما حلت ، ولم نعد نسمع كذلك
عن وباء الجدري أو الكوليرا (إلا في حالات نادرة نظروف
خاصة لا تتكرر) . وحصرت أمراض الملاريا والتيفوس في
اضيق الحدود . ولا شك أن هذا من نعم الطب الوقائى .
غير أن تقدم الطب كان أروع في القضاء على أمراض الأطفال ،
حيث اكتشفت الأمصال الواقية ضد أمراض كانت تفتك
بالأطفال فتكا ، فالطفل في مصر مثلاً منذ عشرين عاماً كان
يطعم ضد الجدري فحسب ، فأصبح يطعم أيضاً ضد
الدفتريا والسعال الديكى ، ومنذ عام واحد أصبح يحصن
أيضاً ضد شلل الأطفال . وكانت معدلات وفيات الأطفال
تتراوح بين ٢٥٠ و ٣٠٠ طفل من الألف منذ ثلاثين عاماً في

أحد أحياء الاسكندرية الوطنية ، وقد انخفضت هذه المعدلات في مصر عامة الى ١١٠ اطفال في الألف عام ١٩٦٠ ولا ريب أن هذا تقدم كبير ولكنه دون ما نرجو . فمعدلات وفيات الاطفال (دون السنة الاولى من عمرهم) ٢٤ من كل ألف طفل في السويد ، و ٣٦ في انجلترا وويلز و ٧٧ في إيطاليا واسبانيا و ١٠٦ في المجر و ١٣٤ في الهند .

ولا ريب أن لمعدلات وفيات الاطفال دلالة كبرى على الحالة الصحية العامة للقطر وعلى الحالة الاجتماعية السائدة ، التي تتجلى في مقدار العناية بالحامل أو الاهتمام بالمولود قبل أن يولد وأثناء السنة الاولى من عمره ، وهي أخطر فترات حياته ، ويليهما بعد ذلك الفترة الواقعة بين العام الأول والعام الخامس من عمره .

والأمم المتقدمة اجتماعيا ، لا تترك هذه المرحلة الحرجة من حياة الفرد لعناية الآباء والأمهات وحدهم ، بل هي تقدم معونتها على هيئة أغذية اضافية بأسعار رمزية للأم الحامل ، كما تقدم امانات مالية لرب الأسرة . هذا بالاضافة الى العناية الصحية والاجتماعية المستمرة إذ أن الطفل ليس مسئولية والديه في الأمم المتقدمة فحسب ، بل هو — وبنفس الدرجة — مسئولية الدولة أو المجتمع منذ أن يصبح جنينا في بطن أمه .

وتهتم الدراسات السكانية بمعرفة نسب السكان في فئات السن المختلفة ، حتى تعرف مقدار قوة اليد العاملة ،

ولحسب العمالة وقرص العمل حساباً دقيقاً ، ويقسم
 الاخصائيون بوضع هذه النسب - بعد حساب وفيات
 فئات السن المختلفة لمعرفة نسب من تبقى على قيد الحياة .
 في جداول خاصة تسمى جداول الحياة (وتستخدمها أيضا
 شركات التأمين) . فيفترضون رعيلا من الناس (من الذكور
 ومن الاناث) قدره ألف شخص ، ويتبعونهم عاما بعد عام ،
 ففي كل عام يتوفى عدد فيخصم من العدد الاصلى (وهو
 ألف) ويقسم الباقي على متوسط العمر ، وهكذا عاما بعد
 عام ، وتشير النتائج في كل مرة الى امد الحياة او مقدار
 احتمال ما يعيشه الشخص من الأعوام في كل فئة من فئات
 السن .

ولاشك ان امد الحياة يختلف من قطر الى آخر ، بل ومن
 بيئة الى أخرى ، كما وضحنا ذلك في معدلات الوفيات .
 فالفرد في بيئة فقيرة متخلفة أكثر تعرضاً للموت من الفرد
 في بيئة غنية هيأت له كل وسائل الحياة وحصنته من أخطار
 الموت العديدة التي تستطيع لها دفعا . ولذلك كان الموت
 يتخطف الافراد في الاقطار المتخلفة اقتصاديا واجتماعيا ،
 وفي البيئات الفقيرة ويترصدهم وهم اطفال ، ويدوى
 شبابهم وتبتر حياتهم في مقتبل العمر . ولا شك ان في
 ذلك خسارة - لا بالنسبة للأفراد أنفسهم فحسب - بل
 للأمة في مجموعها . فتصور أمة تنفق على أطفالها وشبابها ،
 ثم لا تستفيد منهم الا بمقدار عدد قليل من السنين حتى

يتخطفهم الموت ، فتبداً من جديد فى الانفاق على أطفال جدد حتى يصبحوا قادرين على العمل والانتاج وذلك لأن أمد الحياة - عامة - قصير .

العناية بالصحة العامة - للطفل والراشد معاً . أفضل استثمار للأمة .

ان عدد الأطفال الهنود الذين يعيشون حتى العاشرة من عمرهم لم يزد على ٥٦.٣ ٪ من مجموع عدد المواليد (١٩٢١ - ١٩٣٠) أى أن أكثر من ثلث أطفال الهند يموتون قبل أن يصلوا الى سن العاشرة ولا يختلف الحال كثيراً عن ذلك فى مصر فى ذلك الوقت حيث كان نصف الذكور يتوفون فى سن ٣٤ ونصف الإناث فقط تعيش حتى سن ٤٧ . ولا يعمر الى سن السبعين الا ٢٠.٣ ٪ من الرجال و ٣٢.٤ ٪ من الإناث ، أى أن الأمة لم تكن تستفيد استفادة كاملة الا من خبرات وتجارب وعمل ٢٠ ٪ من رجالها . وأكثر من هذا فان أكثر من ثلث المواليد يموتون قبل أن يصلوا الى العام العاشر من عمرهم . فإى خسارة للأبناء وللأمة !

هذا بينما يصل ٩٢.٣ ٪ من مواليد السويد ، ٩٤.٦ ٪ من مواليد نيوزيلندى وسويسرة الى سن العاشرة ، أى أن الفاقد - اذا استخدمنا لغة الصناعة - فى الأطفال لا يتعدى ٦ - ٨ ٪ بينما هو يمثل الثلث فى بلادنا . وحوالى ٤٥ ٪ فى البلاد المتأخرة . وبينما تستفيد اقطار مثل السويد وسويسرة استفادة كاملة من خبرات ٧٠ ٪ من أبنائها هم

الذين يصلون الى سن السبعين ، فاننا كما قلنا لا نستفيد
الا من خبرات ٢٠ ٪ من مواطنينا استفادة كاملة . فخمس
أبناء الوطن فقط هم الذين يحيون حياة كاملة ، يعطون
وطنهم خمسين عاما من العمل والانتاج والخبرة والتجربة .
يتلخص كل هذا في أن الأقطار المتخلفة اقتصاديا
 واجتماعيا لا تزال مقبلة على التناسل والانجاب وترفع
 فيها نسب المواليد ، كما أن الطبقات الفقيرة هي أكثر
 الطبقات ولادة ، ولكن هؤلاء المواليد لا يلبثون أن تحيق بهم
 الاخطار من كل جانب ، ويتهددهم الموت في كل آن ،
 وأشد هذه الاخطار فتكا هو مستوى المعيشة المنخفض
 الذي يتمثل في المسكن السيئ والغذاء الناقص وسوء
 الأحوال الصحية وقصور الخدمة الطبية والجهل بأصول
 رعاية الطفل ، مما يؤدي الى ارتفاع نسب الوفيات عامة
 ونسب وفيات الأطفال بصفة خاصة .

فكان الدين عاجزا عن الانفاس في الطعام والمسكن
 والعلاج ، حبا منهم في استمرار الحياة ، ركنوا الى زيادة
 المواليد ، ليدافعوا بها على انفسهم امام ارتفاع الوفيات .
 وكان الذين اطمأنوا على أطفالهم من اخطار الموت ، واطمانوا
 على وجود العلاج الكافي لهم ، ولم يزعمهم البحث من قوت
 يومهم ، قد قنعوا من المواليد بالعدد القليل ، يحسنون
 القيام على أمورهم ويربونهم احسن تربية .
 وكان من اثر ارتفاع نسب الوفيات بين الطبقات الفقيرة

في أى أمة ، وبين الأمم الفقيرة عامة ، أن أمل الحياة أصبح ضيقا أمامها ، فهبطت متوسطات الأعمار ، فكان الموت يترصدهم في كل مرحلة من مراحل السن ، فيموت ربعهم وهم دون الخامسة ، ويموت بقية ثلثهم دون العاشرة ، ولا يعمر منهم إلا النصف لكى يصل الى سن الثلاثين ، والا نسبة ضئيلة تصل الى الشيخوخة . وهذه النسبة الضئيلة هى التى عاشت حياتها كاملة وأوقت واجبها كاملا نحو أوطانها . أما أى خصاصة أخرى دون ذلك فمسئولية المجتمع برمته ،

أما الأقطار المتقدمة اقتصاديا واجتماعيا ، وهى أقطار حرب أوروبا والأقطار الجديدة الأخلة بأسباب المدنية الصناعية ، فقد ركنت ، بعد هبوط معدلات الوفيات فيها الى تعديد النسل ، ولكنها فى الوقت نفسه ، ارتفعت بمستواها فى المعيشة ، ولذلك كانت نسب وفيات أطفالها وصبيانها وشبابها منخفضة جدا ، بل وانخفضت فيها نسب وفيات الرجال والكهول ، وبعبارة أخرى أدى ارتفاع مستوى المعيشة والتقدم الاجتماعى (الخدمات العديدة التى تقدمها الدولة للأفراد ، مثل التأمين ضد البطالة ، والمعاشات التى تصرف للعجزة والشيوخ) الى اتساع أمل الحياة أمام الجميع ، فوصلت نسبة كبيرة من السكان الى سن الرجولة بل والشيخوخة .

مثل هؤلاء السكان الذين يركزون على قاعدة غير

فسيحة من الاطفال يتكتلون في سنى الرجولة ، (بعكس المجموعة السابقة من السكان في الاقطار المتخلفة التى تتركز على قاعدة كبيرة من الاطفال والشبان) ، ولذلك كان عدد العاملين منهم كبيرا . ولكن بعض الاقطار قد غالت غلوا شديدا فى تحديد النسل ، فأدى هذا الى أن تنعكس الآية ، ولم يصبح الاطفال هم العالة على بقية الأمة العاملة فحسب ، بل والشيوخ كذلك ، ويبدو أن كثيرا من الدول الأوروبية ، ومنها فرنسا ، قد فطنت الى هذا الخطر ، فأخذت فى تشجيع الناس على الانجاب ، بما تقدمه الدولة من معونات خاصة ، أهمها العناية الكاملة بالطفل منذ أن تحس به الأم جنينا يتحرك .

الفصل الثالث

صورة السكان

لكى نلم الماما سريعا بحركة السكان فى أى قطر ، من حيث التوزيع على فئات السن المختلفة ، من الذكور والاناث، بل ولكى نتمكن من التنبؤ باتجاهه السكانى ، من حيث معدل الزيادة ، نلخص احصائيات السكان ونرمز لها برسوم بيانية معينة ، تأخذ شكل الهرم ، وهذا الهرم هو فى الحقيقة صورة للسكان الحاليين ، يظهر فيه نسب الذكور والاناث ، فى مراحل السن المختلفة ، وهو أيضا تلخيص لحالة السكان الاجتماعية والاقتصادية خلال مائة عام تقريبا .

ويعمد الباحثون فى السكان الى تصنيف السكان الى فئات حسب السن ، الاطفال دون الخامسة ، ثم الصغار من الخامسة الى العاشرة ، ثم من العاشرة الى الخامسة عشرة . . . وهكذا . وتنسب كل فئة الى مجموع السكان . وتوقع النسب المئوية بشكل طبقات ، نصفها من الذكور والآخر من الاناث ، وتوضع هذه الطبقات بعضها فوق بعض . ولما كان الاطفال وصغار السن عادة اكبر نسبة من الكهول والشيوخ ، فان هذا التوزيع الاحصائى ، او الرسم البيانى ،

يأخذ شكل الهرم . ومن هذا الهرم نعرف نسبة الأطفال وصغار السن الى السكان في سن العمل ، ونعرف أيضا نسبة الشيوخ والعجزة الى نسبة العاملين والمنتجين . ونسبة النساء الى الرجال والذكور الى الاناث في كل فئة من فئات السن .

ومنه أيضا نعرف حجم اليد العاملة ، وحجم العائلين الى من يعولونهم . وهذا امر يهم الباحث الاقتصادي . كما نعرف حجم الأطفال بالنسبة للنساء في سن الحمل والانجاب وهذا يبين اتجاه السكان الى الزيادة السريعة أو المتثدبة أو الثبات السكاني أو التناقص .

وفي هذا الرسم البياني يظهر اثر الحروب أو الأوبئة أو المجاعات التي ألمت بالسكان في تاريخهم . إذ أن الحروب مثلا تحطم فئات السن الشابة من الرجال ، فيبدو الهرم متحطما في بعض مراحل أو درجاته .

ونعرض فيما يلي ثلاثة أهرامات سكنية شائعة في العالم ونحدث عن كل بإيجاز:

تظهر الفئة التالية بعددج أقصر ، وهكذا تأتى معدلات الوفيات العامة على أجزاء متتالية من السكان ، كلما انتقلنا من فئة الى أخرى ، حتى لا يعمد الى النهاية الا نسبة ضئيلة من السكان ، هى التى تتركز فوق قمة الهرم .

فى هذا الهرم يتركز ٤٠ ٪ من السكان لو أكثر من فئات السن الصغيرة - أقل من ١٥ سنة - و ٥٠ ٪ من السكان فى فئات السن المتوسطة (من ١٥ - ٦٤ سنة) وهى الفئات العاملة والمنتجة ، ويدخل فيها أيضا فئات السن المنجبة أو الولودة من النساء . والباقي وهى نسبة ضئيلة من السكان هم الشيوخ .

ونظرا لارتفاع نسبة الشباب وصغار السن فى هذا الهرم ، فهو يمثل السكان فى دور الشباب ذلك الطور الذى يمتاز بالحيوية وكثرة المواليد ، ووفرة صغار السن . وفى مثل هذه المجموعة السكانية يقع عبء كبير على السكان العاملين ، بين ١٥ - ٦٤ سنة ، اذ هم يعولون نصف السكان ، هذا على فرض أن الرجال والنساء يعملون معا ، فاذا تذكرنا أن نسبة صغيرة فقط من النساء هى التى تعمل فى مثل هذه الاقطار ، لمرقنا مقدار العبء الذى يقع على السكان فى سن العمل ، ففى مصر يعيش أكثر من ٧٠ ٪ من السكان عيالا على العاملين ، وفى بعض الاقطار تصل هذه النسبة الى ٨٠ - ٩٠ ٪ من السكان ، فالعبء الاقتصادى الملقى على عاتق العاملين باهظ فى مصر ، اذ لا تزال نسبة

كبيرة من القادرات على العمل - في مصر - لا يدخلن سوق العمل .

ويبدو من وفرة الشابات والنساء في سن الحمل في مثل هؤلاء السكان الذي يمثلها هذا الهرم ، ومن اتساع قاعدة الاطفال الذي يركز عليه ، أن السكان يقبلون على الانجاب بوفرة ، وبذلك فهم يسرون نحو الازدياد ؛ ومعظم نشاط السكان الذي يمثلها هذا الهرم موجه نحو البناء للمستقبل والتعمير ، بناء المدارس والمعاهد والمساكن لاطفال جدد يفدون باستمرار ، وربما خفف من عبء العاملين في هؤلاء السكان شعورهم بأنهم يبنون للمستقبل ، ويربون اجيالا مقبلة ، تستهلك في الوقت الحاضر ، ولكنها تنتج في المستقبل .

ويمثل هذا الهرم الأقطار الزراعية التقليدية مثل الهند والصين واليابان ومصر ، كما يمثل أقطارا كثيرة في أمريكا الجنوبية ، وهي الأقطار التي حدث فيها انفجار سكاني والتي لم تعرف بعد تحديد النسل .

أما النموذج الثاني (ب) فيمتاز بأن قاعدة الهرم ليست مريضة ، وجوانبه ترتفع رأسيا قبل أن تصل الى الفئات الكبيرة من السن ، أي الى قمة الهرم . كما يمتاز أخيرا باتساع هذه القمة . ومعنى ذلك أن السكان هنا لا ينجبون كثيرا ، ولكن الذين ينجبون يعيشون ، أو يفقد منهم نسبة ضئيلة ، وهذا معنى الجوانب الرأسية للهرم ، فكل درجة

(أى فئة من فئات السن) تصل سالة أو تكاد الى الدرجة التالية (أى الى فئة السن التالية) . ومعنى ذلك بعبارة أخرى أن المواليد هنا أقل من مواليد سكان الهرم السابق ، وإن الوفيات أقل بكثير . كما يبدو من هذا التوزيع الهرمى لفئات السن ، أن نسبة كبيرة من السكان تتركز فى سن العمل والانتاج أى ما بين ١٥ - ٦٤ سنة (تصل الى ٦٦ ٪ فى بريطانيا) . ونظرا لتحسن الصحة العامة ، فإن فرص التعمير تتسع أمام هؤلاء السكان فتصل الى ١١ ٪ .

ويقال من هؤلاء السكان أنهم يرون فى دور النضج أو الكهولة . إذ يمتازون بقلّة المواليد وقلّة الوفيات ، ولكنهم ينجبون من المواليد ما يكفى تجدد الأجيال ، وقد وصلت بريطانيا وألمانيا الى هذه المرحلة منذ مطلع هذا القرن ، ولا يزال الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة فى الوقت الحاضر فى مرحلة النضج هذه ، كما تسير اليها اليابان وبعض دول جنوب أوروبا وشرقها .

أما الهرم الثالث (ج) فيمثل السكان فى دور الشيخوخة ، حيث يتركز الهرم على قاعدة ضيقة من الأطفال ، ثم يتبعج فى الوسط ، فى فئات السن العاملة والكبيرة ، وتتضخم القمة من كبار السن . ومعنى هذا أن فئات السن المنجبة لا تنجب إلا عددا قليلا من الأطفال (هم الذين يمثلون القاعدة) وأن مستوى الصحة رفيع وبالتالي

كثافات قليلة ، ولذلك ينبغي التهرم من وسطه ، بل ويتركز نسبة لا بأس بها في درجات السن المرتفعة .

للمشكلة في مثل هؤلاء السكان ليست في تربية الأطفال ، بل في امالة الشيوخ الذين يتقاضون معاشات من الدولة ، يدفعها العاملون على شكل ضرائب واستقطاعات مختلفة . فلم تعد مشكلة الدولة بناء المدارس والمعاهد ، بل بناء المصحات وملاجئ العجزة !

وقد بدأت ظاهرة شيخوخة السكان في فرنسا منذ نهاية القرن الثامن عشر ، عندما ارتفعت نسبة كبار السن من ٨ ٪ من السكان عام ١٧٨٨ الى ١٠ ٪ عام ١٨٥٠ وظلت تتزايد حتى وصلت الى ١٦ ٪ عام ١٩٤٧ ، ويخشى اذا استمر عزوف الفرنسيين عن النسل أن تصل نسبة المسنين والشيوخ الى ٢٤ ٪ من السكان ، ومن ثم عمدت فرنسا الى اطالة مدة الخدمة ، غير أن الشيوخ بعد الستين او الخامسة والستين لا يصلحون إلا للأعمال المكتبية ، وربما استطاعوا الاستمرار في بعض المهن الراقية كالطب والمحاماة ، ولكنهم لا يصلحون للعمل في المناجم والموانئ والصناعات الثقيلة ، مما استدعى دعوة اليد العاملة الشابة من الخارج ،

الفصل الرابع

تزايد السكان

كان عدد السكان في العالم يقدر عام ١٩٥٠ بنحو ٢٥٠٠ مليون نسمة ، وقدر عام ١٩٦٠ الى ٣٠٠٠ مليون نسمة ، وهو يتزايد زيادة مضطردة ولم يكن لها نظير في أى فترة تاريخية سابقة ، ففي أوائل العشرينات من هذا القرن كان العالم يزيد بنحو ١٧ مليون نسمة كل عام ، وهو منذ عشر سنوات كان يزيد بمقدار ٢٥ مليون نسمة كل عام (أو مقدار سكان مصر في الوقت الحاضر) ، ولا تزال الزيادة مضطردة ، مثل الربح المركب تماما ، إذ تقدر الزيادة السنوية الآن بما يريد على ٣٠ مليون نسمة في السنة . ومعنى هذا أن في كل ثانية يفد الى العالم (ويعيش فيه) خمسة أفواه جديدة ، وبمرور أربع وعشرين ساعة يفد اليه أكثر من ٩٠٠.٠٠٠ فم جديد . وإذا استمر معدل الزيادة السنوية العام في العالم بنحو ١.٢ ٪ في السنة ، فإن سكان العالم سيتضاعفون بعد ٥٠ سنة ، وسيعيش فوق ظهر هذه الأرض ٥٠٠٠ مليون نسمة .

وتصدر الأمم المتحدة كل عام تقديرا لعدد سكان كل
قارة وعدد سكان العالم ، ويحسب الباحثون من هذه
التقديرات زيادة السكان في العالم ، على أساس نسب مختلفة
من نسب زيادة السكان في بعض الأقطار . وتتراوح هذه
النسب بين معدل الزيادة في الأقطار الجديدة المفتوحة
للمهاجرين مثل أمريكا الجنوبية ، وكندا ، وبين معدل الزيادة
لبلاذ أخرى يمارس أهلها عادات ضبط النسل مثل إنجلترا
وويلز ، بل ومعدل أقل من ذلك .

ونورد فيما يلي مستقبل هذه الزيادة مبتدئين من
عام ١٩٥٠ :

جدول رقم (۷)

تزايد السكان بنسب مختلفة في العالم ١

[illegible]

(١) أسير، حبلى، تزايد السكان

١٥٨ % أقل من متوسط الزيادة في أمريكا الجنوبية ، وأعلى بقليل من متوسط الزيادة في الهند

1981-1981

نسبة الزيادة في العالم من ١٩٢٠ - ١٩٤٧ ، ونسبة الزيادة في الاتحاد السوفيتي ١٩٢٦ - ١٩٤٥

أقل من نسبة الزيادة في الولايات المتحدة. ١٩٤٠ - ١٩٥٠ وأقل من ١٩٢٧

نسبة الزيادة في كندا ١٩٣١ - ١٩٤١ ، أستراليا ١٩٣٢ - ١٩٤٧

٧. نسبة زيادة الولايات المتحدة ١٩٣٠ - ١٩٤٠ ، وفوق نسبة الزيادة في العالم من ٧٥.٧

1987-1990

٧. أقل من نسبة زيادة السكان في انحطرتة وولتو من ١٩٢١ - ١٩٥٠

055.7

ومعنى هذا أن معدل الزيادة في العالم قد وصل الى أعلى معدل يمكن أن يصل اليه ، وحتى لو هبطت هذه المعدلات قليلا في الخمسين سنة القادمة ، فانها لن تخفف من ضغط تزايد السكان في العالم .

جدد وعلينا أن نتذكر أمرا هاما ، وهو أن معدلات الزيادة السكانية هذه شيء حديث في تاريخ العالم . ولا يعود الى أكثر من ثلاثة أو أربعة قرون فقط . ومن ثم فان البشرية لأول مرة في تاريخها تواجه مشكلة تزايد السكان .

ولكى نفهم كيف وصلت البشرية الى هذا الحد من التكاثر العظيم ، علينا أن نسترجع شيئا من تاريخها الاقتصادي والاجتماعي العام . ثم نحاول أن نصل الى ما يسمى بالدورة السكانية ، ونرى مكاننا - أهل مصر والوطن العربي - في هذه الدورة ، ونحاول أن نرسم لنا سياسة سكانية على هذا الأساس .

يرجع تاريخ النوع البشرى الذى ينتمى اليه سكان العالم جميعا ، والذى يطلق عليه العلماء اسم الانسان العاقل الى ١٠٠,٠٠٠ سنة خلت ، وهذا النوع البشرى الذى ورث من أسلافه وبني عمومته من البشر الآخرين حضارة العصر الحجري القديم الأعلى كان صيادا جامعا للقوت ، في حالة صراع دائم مع عناصر الطبيعة المختلفة ، جوها ونباتها وحيوانها . ولم يكن يريد عدده في الأقاليم المحدودة التى كان يصورها عن خمسة ملايين نسمة .

ولا تزال هناك مجتمعات تعيش في مستوى العصر الحجري القديم ، ضئيلة العدد ، متناثرة في مساحات واسعة ، في صحراء كلاهاري بجنوب افريقية ، وفي صحراء استراليا ، وفي فيافي جرينلند وكندا الجليدية ، وهي جميعا تؤكد حاجة الصياد لكي يعيش ، الى مساحة واسعة من الارض ، ومن ثم كانت كثافة مثل هذا المجتمع في حدود الشخص الواحد في الكيلومتر المربع . أى أن الفرد الواحد يحتاج الى كيلومتر مربع على الأقل يجول فيه باحثا عن جدر يقتلعه ، أو ثمرة صالحة يأكلها ، أو حيوان يصطاده .

ومنذ حوالي عشرة آلاف سنة عرفت البشرية في بقاع محدودة ذات خط خاص فن الزراعة وتربية الحيوان ، وتلك هى الثورة الأولى في تاريخها لطويل ، ثورة نقلت الانسان من عالم الكائنات الهائلة على وجوهها ، الى عالم الاستقرار ، ومن حياة التجوال الى حياة التوطن . وهذه الثورة التى ظهرت في اودية الأنهار الكبرى ، وادى النيل الأولى (مصر) والرافدين (العراق) والسند والهوانج هو ، بادى الأمر ، ثم انتقلت بعد ذلك الى أنحاء عديدة من العالم في فترات تاريخية متعاقبة ، حتى شملت العالم الذى أصبح متحضرا فيما بعد ، وكان معنى هذه الثورة أن الانسان لم يعد عالة على الطبيعة ، مستهلكا لخيراتها ، ولكنه أصبح عضوا فعالا فيها ، منتجا للخيرات ، معمرأ للأرض .

والثورة الزراعية تعنى مقدرة الإنسان على انتخاب

النباتات التى يريد زراعتها ، والحيوانات التى يريد أن يربّيها ، ولا شك أنه استنبط أنواعا جديدة من النبات والحيوان . ولا نزال نعيش على ما اختاره من حيوان لاستئناسه لم نضف إليها حيوانا واحدا ، وما اختاره من نبات لم نكد نضيف إليه جديدا (وان استنبطنا سلالات جديدة منها) .

→ ومن أهم نتائج هذه الثورة أن الانسان الزراع قد استطاع أن ينتج من الطعام مقادير وفيرة ، لا تكفى الفلاح المنتج للطعام مباشرة فحسب ، بل تكفى الى جانبه عدة أسر أخرى . فتكون ما يسمى بفائض الانتاج ، وهذا يعنى غذاء لمزيد من الناس ، يكفون من انتاج الطعام مباشرة ويتفرغون لأعمال أخرى كالصناعة والعمارة والتفكير والإبداع والسياسة والحكم .

ومجتمعات القرى هذه التى نشأت فى العصر الحجري الحديث - عصر اكتشاف الزراعة - استطاعت أن تنتج من الطعام ما يكفى أعدادا متزايدة من السكان ، كما أنها استدعت استقرار الأسر فى أوطان ثابتة ، فكان الاستقرار والاطمئنان الى لقمة العيش والمقدرة الفائقة الفجائية فى انتاج الطعام مدعاة الى تزايد السكان اذ هبطت الوفيات ، لروال حياة الصيد المحفوفة بالمخاطر ، وازداد عدد المواليد باستقرار الأسر . ويقدر چوليان هكسلى عدد السكان فى

هذه الفترة - أى منذ عشرة آلاف سنة - بنحو ٢٠ مليون نسمة .

ومع تقدم فنون الزراعة ، واكتشاف المعدن الذى يعتبر الثورة الثانية الكبرى فى تاريخ البشرية ، ازدادت المجتمعات المتحضرة قدرة على فلاح الأرض واستخراج خيراتها والاستفادة من عناصر البيئة ، سواء كانت نباتية أو حيوانية أو معدنية .

ومن ثم ازداد عدد سكان العالم - حسب تقدير هكسلى كذلك - بالتوسع الرقعة المتحضرة وازدياد المقدرة التكنولوجية للإنسان إلى ٣٠ مليون نسمة ، أو ٢٠ - ٤٠ مليون نسمة .

وبعد أن تم وضع أسس المدينيات العريقة ، وقامت الحكومات المركزية المستقرة واستتب الأمن فى بقاع معينة من العالم ، ازداد النشاط التجارى بين هذه المراكز المدنية ، مما استدعى اكتشاف وسائل جديدة للنقل ، فتم اختراع العجلة والشرع واستخدام الحيوان فى الجر والنقل . كما تأسست الامبراطوريات الواسعة ، امبراطورية مصر القديمة ، وفارس القديمة ، وامبراطورية الاسكندر وخلفائه والامبراطورية الرومانية . وقد عملت كل منها على نشر المدنية والتحضر والزراعة فى اقطار جديدة لم يكن لها عهد بذلك من قبل ، كما عملت على نشر الأمن فى مساحات واسعة من العالم المعمور فى ذلك الحين . وبلغ هذا العالم

مداه في عهد الإمبراطورية الرومانية ، التي توسعت من قاعدة حوض البحر المتوسط حتى نهري الدانوب والراين شمالا وحدود الصحراء الكبرى وصحراء بلاد العرب جنوبا . وفي هذا العهد وصل سكان العالم المتحضر حد المائتى مليون نسمة .

د - وكانت كل زيادة في مقدرة الانسان على الإنتاج تعنى زيادة في السكان . فزيادة الإنتاج معناها زيادة الطعام أو القدرة على تبادل شيء مقابل طعام . وتوفر الطعام هو السبب الأول في بقاء حياة الفرد ، مثله في ذلك مثل بقية الأنواع الحيوانية أو النباتية . وإذا توفر الطعام وأمن الفرد غلام يومه وغده ، بدأ في التفكير في امتداد نوحه الى عقبه ، أى في الزواج ، والزواج هو وسيلة الانسان للمحافظة على نوحه .

ج - والعكس أيضا صحيح ، فزيادة السكان تعنى زيادة استغلال البيئة ، وتعنى مزيدا من الأيدي التي تحرك الأرض والتي تنتج الآلات والصناعات ، كما تعنى التوسع في تقسيم العمل ، وزيادة الإنتاج وإتقانه . وهذه هي الحلقة المفرغة « الطيبة » - في بعض فترات التقدم الاقتصادي - زيادة الإنتاج - تؤدي الى زيادة السكان وزيادة السكان بدورها تؤدي الى زيادة الإنتاج . ولقد مر كل مجتمع ، في كثير من العصور ، في مثل هذه الفترة ، أو دخل في مثل هذه الحلقة الطيبة .

ومن بدء العصر المسيحي حتى نهاية العصور الوسطى
(القرن الخامس عشر في أوروبا) لم يتعد سكان العالم
٢٧٥ مليون نسمة .

وقبل بدء العصر التاريخي الحديث ، كانت المجتمعات
المتحضرة التقليدية زراعية ، حيث ثبتت الزراعة قواعدها ،
ومن ثم لم تخرج عن نطاق معين سمي بالعالم المعمور ،
وتتمثل هذه المجتمعات أتم بمثيل في سهول الأنهار الكبرى ،
في مصر والعراق والسند والكانج والهوانج هو ، كما تتمثل
في السهول الأوروبية الخصبة ، في شمال إيطاليا وحوض
السين وجنوب شرق إنجلترا ، وفي السهول الخصبة في
إسبانيا والبرتغال ، وأهمها سهل الأندلس ، وفي عدة سهول
متفرقة في شمال إفريقية وسوريا . أما في الشرق الأقصى
فتتمثل في سهول أنهار الصين العظيمى .

وتحتاج الزراعة التقليدية المستقرة الى أيدي عاملة
وفيرة ، وحيدا لو كانت رخيصة ، ولذلك كان الفلاح يعتمد
على أبنائه في الحقل ، ولما كانت الأسر هى التى تقوم بالزراعة
في مجتمع ضئيل الحظ من المعرفة التكنولوجية ، وعلى قدر
ضئيل من التعليم ، كانت الأسر أشد حاجة الى التماسك
والترابط حتى تستطيع أن تنتج ما يكفيها من طعام . وكان
الفلاح أشد ما يكون حاجة الى اليد العاملة الرخيصة ،
فيئجا الى الزواج المبكر لكى ينجب من يساعده في عمل

الحقل . فالنسل فى هذه الحالة رأس مال اقتصادى ويد عاملة للفلاح .

ولم تكن تلك المجتمعات تخشى تضخم النسل ، لأن الطبيعة نفسها كانت تتولى تنظيمه ، أمعاء خارجيون لاحتصر لهم ، يتمثلون فى الجرائيم والأوبئة ، لا بد من مقابلتهم بإطلاق النسل ، أى أن الوفيات المرتفعة كانت تستدعى - وقاية للنوع البشرى من الانقراض - مواليد مرتفعة . وهذه المجتمعات هى التى عناها مالتس - فيما بعد - عندما تحدث عن العوامل التى تعوق الزيادة أو تضبطها ، دون تدخل واع من الإنسان ، فالتكاثر المستمر يحد منه تفشى المرض والمجاعة والحروب أو المنازعات على ملكية الأرض الحصبة أو مصادر الثروة الأخرى .

وكانت الأسر تتطلع باستمرار الى الانجاب ، وتشجع الزواج المبكر وترنو الى زيادة عددها ، وكان ينتظمها أنظمة أبوية محكمة ، تتكون من الأب والأم وأولادهما ، وزوجات الأولاد والأحفاد . ولم يكن الفلاح وحده عاملاً فى الأرض ، بل كان معه أولاده ، وكلما ازداد هؤلاء عدداً ، كلما استطاع أن يستحوذ على قطعة أرض أكبر يزرعها . وعندما تتقدم به السن ويمعز عن العمل يقوم الأولاد بتقديم العون له . فالنسل فى هذه الحالة ضرورة اقتصادية ، وضمان ضد المعجز والشيخوخة .

الا أن المجتمع بأسره كان يتعرض للكوارث الطبيعية من

حين الى حين ، ممثلة في الاوبئة والطواعين التي كانت تحصد الناس حصدا . وكان الناس يقبلون هذه الكوارث كأنها جزء من نظام الطبيعة يأتى على الفائض من السكان .

كما كانت المجتمعات تلجأ - اذا زاد عدد سكانها - الى الهجرة والنزوح الى خارج أوطانها ، حيث تؤسس مستعمرات جديدة ، مثل المستعمرات الفينيقية التي حملت بعض سكان سواحل سوريا ولبنان الى شمال افريقية وجنوب اسبانيا ، والمستعمرات الافريقية في كل ميناء وقطر في شرقى البحر المتوسط وفي سواحل البحر الاسود ، ومثل زحف المصريين القدماء الى جنوبى أسوان والجندلين الاول والثانى ، وزحف الرومان الى بلاد الغال ، وغير ذلك كثير .

واخيرا وليس آخرا ، فقد كانت الحروب الصغرى لا يهدأ أوارها بين القبائل بعضها والبعض الآخر ، وبين الدويلات والدول العديدة التي كان ينقسم اليها العالم القديم ، هذا عدا الحاميات التي كانت تقف على أهبة الاستعداد باستمرار على حدود الامبراطوريات القديمة ، وكانت هذه الحروب والمناوشات المتصلة - على قصر أمدها - تعنى تنحى جزء من الشبان عن تكوين أسر وانجاب أطفال ، وهى عامل فعال في تحديد النسل .

وكانت هذه المجتمعات - من الصين حتى بلاد الغال (فرنسا) - تخشى قلة السكان أى اليد العاملة ، حتى لا تتعرض لقلّة إنتاج الطعام ، فتشجع النسل . ولكنها فى

الوقت نفسه تخضع الفرد في حياته الزوجية لشتى صنوف المحرمات والطقوس والعادات ، وتلقى ارادته أمام ارادة المجتمع في مسائل الزواج والمعاشرة الزوجية لكى يستطيع المجتمع ان يحقق التوازن بين الطعام والسكان .

هذه المرحلة التى مر بها سكان العالم - والتى لا يزال جزء من سكان العالم الحاليين يمرون بها - تسمى المرحلة المalthوسية ، لأنها تترك أمر تنظيم نفسها الى العوامل الطبيعية أو مثلث مalths المششوم : المجاعات والأوبئة والحروب ، وتتصف هذه المرحلة - كما بينا - بارتفاع نسبة المواليد (بين ٤٠ - ٥٠ فى الألف) وارتفاع نسبة الوفيات ارتفاعا كبيرا . يكاد يأتى على ارتفاع نسبة المواليد نفسها . فيظل السكان فى حالة ثبات . ويبدو أن الناس فى هذه المرحلة ، وقد عجزوا عن الملازمة بين المواليد - أى عدد الأقواه الواردة للعالم - والطعام اللازم لهم ، تركوا أمرهم للطبيعة ، فتولت هى منهم تحديد عدد السكان بما يناسب كمية الطعام المتوفرة لديهم .



الثورات الحديثة :

كان العالم خلال التاريخ القديم وكذلك عالم العصور الوسطى قد وصل إلى مرحلة توازن سكانى معين ، ولم يعرف حالات من التزايد السكانى الكبير الا فى فترات وفى

مناطق محدودة كذلك ، مثل مصر في عهد الفراعنة والبطالمة وروما في عهد الجمهورية ، ومصر أيضا والعراق والاندلس في عهد الدولة العربية الاسلامية ، والصين في بعض عهودها المزدهرة .

ولكن مع بدء العصور التاريخية الحديثة ، وقف العالم على عتبة عهد جديد ، هو عهد التكاثر السكاني ، بل والانفجار السكاني كذلك . واذا كانت الثورة الزراعية هي التي مهدت لتزايد سكان العالم من ١٠ مليون نسمة في العصر الحجري القديم الى ٢٠ مليون في العصر الحجري الحديث ثم الى ٢٧٥ مليون نسمة حتى نهاية العصور الوسطى ، فان سلسلة اخرى من الثورات الاقتصادية هي التي أدت الى تزايد السكان على نطاق واسع وبخطوات كبيرة تعتبر فلكية بالنسبة للخطوات السابقة .

وكانت حركة الكشف الجغرافي من القرن الخامس عشر حتى التاسع عشر فاتحة مجالات لا حد لها في ميادين الفتح والاستعمار والاستغلال الاقتصادي ، فلقد كانت الأمريكتان وأستراليا ونيوزيلانده غير معروفتين للعالم المتحضر في أوراسيا وجووض البحر المتوسط ، فلها تم استكشافهما ، كان ذلك فتحاً لمجالات جديدة للهجرة وتكوين الأوطان ، بل لقد كان اكتشافهما في الحقيقة اكتشاف لموارد جديدة وهائلة من الطعام ، ويكفى أن نذكر أن البطاطس وهي الغذاء الرئيسي للملايين عديدة في أوروبا لم تعرف الا في أمريكا بعد

اكتشافها ، والدرة ، وهى الغذاء الرئيسى لشعوب افريقيا والشرق الادنى لم تعرف الا بعد اكتشاف أمريكا . فكان اكتشاف العالم الجديد قد ساعد على تغذية الملايين الفقيرة فى قارات العالم القديم ، ومن ثم فى ايجاد سبل العيش ، والتكاثر والتزايد السكانى لها . هذا عدا الحقول البكر الواسعة الاخرى لزراعة قصب السكر ، وتربية الماشية وانتاج اللحوم والجلود ، وغيرها من المحاصيل الغذائية التى دخلت ضمن قائمة الغذاء والشراب اليومية لشعوب العالم فى الوقت الحاضر .

ولم يقتصر الامر على اكتشاف ما يعرف بالعالم الجديد (الأمريكتين واستراليا ونيوزيلنده) ، بل لقد اتجه الكشف الجغرافى كذلك الى وسط آسيا واصمق القارة الافريقية ، وكان من نتيجة ذلك - من وجهة نظرنا - نقل محاصيل جديدة لشعوب أوروبا ، مثل الشاي والحريز وفول الصويا ، اما الارز فقد سبق للعرب ان أدخلوه من قبل الى اقطار البحر المتوسط . وهذه نقلت من الشرق الاقصى . كما نقل من افريقية زيوت النخيل التى تدخل فى الطعام اليومى للأوروبى فى الوقت الحاضر .

الكشوف الجغرافية اذن كان معناها اكتشاف محاصيل غذائية جديدة أطعمت الافواه المتزايدة فى أوروبا ، حتى دون ان تكلف نفسها مشقة الانتقال الى تلك الاراضي المكتشفة .

وكان معناها كذلك فتح مجالات جديدة للهجرة والاستعمار وتكوين أوطان جديدة .

وقد أدت حركة الكشف الجغرافية كذلك إلى إنشاء الأساطيل والشركات التجارية الكبرى ، فنشأت ما تسمى بالثورة التجارية في القرن السادس عشر ، وهذه الشركات عملت على تمويل الأساطيل التي تعبر المحيطات وتربط القارات ، وتمويل حركة الهجرات أى تحمل المسافرين والمهاجرين من أوروبا إلى شواطئ العالم الجديد ، وتمويل المستعمرات الجديدة في سواحل الأمريكتين وأخيراً في استغلال الاقطار غير الأمريكية التي عرفها الأوروبيون حديثاً ، في آسيا وأفريقية ، أى بدأت مجال الاستعمار الأوروبي الحديث .

وفي نفس الوقت كانت بلاد غرب أوروبا تتقدم في مجالات أخرى ، أهمها بلا شك تحرير الأرض من الاقطاع ، وتحرير العقل من رتبة السلطان الخارجى ، ممثلاً في الكنيسة . وسنرجى الحديث عن تحرير الأرض الآن ، ونحدث من تحرير العقل :

لقد كانت الكنيسة الكاثوليكية سلطة فكرية - كما كانت سلطة روحية - عليا ، فكانت هى التى تحدد ما يقرأ وما يدرس وتوافق أو لا توافق على النتائج الفكرية للفلاسفة والعلماء ؛ غير أن أوروبا - منذ القرن الخامس عشر ، بدأت تنشور على هذه الوصاية الفكرية ، وكانت فى ذلك متأثرة

بمحور العقل العربى الاسلامى فى جامعات الاتدلس ، فاعلن عدد من علمائها ومفكرها ثورتهم على رقابة الكنيسة ، ودفع البعض حياته ثمنا لذلك ، حتى تغلب التحرر الفكرى آخر الامر على التزامك والجمود والوصاية الكنسية . ونشأت ما تسمى بالنورة العلمية التكنولوجية ، وكانت أروع ما تكون فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ، ولا تزال سائرة فى طريقها حتى الآن .

وكان من نتائج تلك النورة العلمية التقدم الانقلابى الهائل فى العلوم الطبية ومجالات الصحة العامة . والطب الوقائى - كالتعقيم ، واكتشاف الميكروب والاهتمام الى ضرورة اتباع عادات صحية جديدة واكتشاف وسائل الصحة العامة كما نعرفها اليوم والتي همدت الانسان - لأول مرة فى التاريخ - الى كبح جناح الأوبئة والطواعين ، بل والتحصن ضدها ، والقضاء عليها فلم نعد نسمع - بعد القرن الثامن عشر - من طواعين تفتاج القرى والامصار ، أو من أوبئة تكتسح أمامها الملايين وان حدث وأقلت أحد هذه الأوبئة ، فسرمان ما يتمكن الطب الحديث من محاصرته والقضاء عليه .

فهيبت معدلات الوفيات هبوطا كبيرا ، بعد أن تم القضاء على عدد كبير وخطير من أعدى أعداء الانسانية - الميكروبات .

هذا كما ساعدت العلوم الحديثة والتكنولوجيا من تطوير

طرق النقل والمواصلات وتيسير السفن - والانتقال من مكان الى آخر ، ونقل المحاصيل عبر القارات والمحيطات ، فأصبحت المناطق الجديدة أو العذراء في العالم الجديد وجنوب أفريقيا وأستراليا ونيوزيلندا ، سهلة المنال أمام طالبى الهجرة ، بل لقد ساعدت العلوم الطبيعية والكيميائية على معرفة نواحي التربة والنباتات ، وأمكن الاعتماد الى حد كبير على استخدام العلم في مجال التنمية الاقتصادية . وفى نفس الوقت أيضا ظهرت الثورة الزراعية . ومن أولى مظاهر هذه الثورة في غرب أوروبا ، ثم في وسطها فيما بعد ، تحرير الأرض من ربقة الاقطاع ، فلم تعد وقفا على سادة الاقطاع ، يمنعون فيها الصيد أو قطع الغابات ، ويتركون فيها مساحات واسعة من المستنقعات مجالا لصيدهم ولهولهم . بل وزعت الأراضى على الملاك ، صغارهم وكبارهم ، وتخلصت الأرض نهائيا من الملكيات التقليدية الاقطاعية الكبيرة ، وتمكنت الحكومات القومية المركزية - التى تكونت أيضا لأول مرة في غرب أوروبا من تجفيف المستنقعات وتوزيع الأراضى على المشترين .

كما استنبطت وسائل جديدة لحث الأرض ، استخدم فيها المحراث الحديدى الذى تجره عدة جياد ، وأدخلت الدورة الزراعية ، كما استخدمت المخصبات الكيميائية . واستفاد الفلاحون من نتائج علوم الوراثة في استنباط بذور وفصائل نباتية جديدة . واستطاعت الأرض بمجهود أقل

ان تفل طعاما لعدد أكبر من الناس ، وبذلك أصبح هناك فائض سكانى لا تحتاج اليهم الأرض الزراعية ، فاتجه هذا الفائض الى المصانع والأعمال الجديدة أو الى الهجرة عبر البحار .

وأخيرا قامت الثورة الصناعية ، وهى دون شك نتيجة للثورة العلمية التى سبق الإشارة إليها ، وقد تمت هذه الثورة على مرحلتين ، فى القرن الثامن عشر ، وفى القرن التاسع عشر ، ولم يكن لها ان تقوم لو لم تسبقها الثورة الزراعية التى أنتجت كميات كبيرة من الطعام ، واستغنت عن فائض من اليد العاملة . وأهم مظاهر الثورة الصناعية ، اكتشاف قوة البخار فى دفع الآلة ، وانتقال الصناعة من الحوانيت الصغيرة والمنازل الى المصانع الكبيرة ، أو انتقالها من يد المنتج الصغير الى يد المنتج الكبير ، وتكديس العمال فى مصانع كبيرة ، وتقسيم العمل بين عدد كبير من العمليات، يقوم بكل منها عامل واحد أو قسم واحد من المصنع ، أو مصنع واحد من مجموعة مصانع .

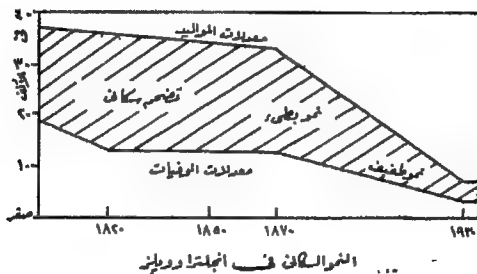
هذه المصانع الكبيرة حققت أكبر ربح ممكن من العمل ، وعملت على تكديس الثورة ، وهذه بدورها أنشأت مصانع جديدة وهكذا . وقد استدعت الثورة الصناعية التى قامت أول الأمر فى بريطانيا تحويل مزارع القمح الى مراع للضأن (وهى مادة الصوف الخام) والاستغناء عن خدمات الفلاحين، الذين اضطروا الى النزوح الى المدن والعمل وراء الآلة ،

أو إلى الهجرة إلى المستعمرات الإنجليزية والأمريكية . كما أدت إلى البحث عن موارد جديدة للمواد الخام بأرخص الأسعار ، وعن أسواق للسلع المصنوعة تباع فيها بأرباح مجزية ، وبمعنى آخر إلى الاستعمار بمعنى السيطرة والتسلط .

ونتيجة لهذه الثورات المتلاحقة ، زاد إنتاج الطعام في أوروبا ، وتدفقت المحاصيل الغذائية إليها من مستعمراتها عبر البحار . وأمكن القضاء على كثير من الأمراض وأصبحت الأوبئة من قصص التاريخ . وتم ضبط الوفيات ، وانخفضت معدلاتها انخفاضاً كبيراً ومضطرباً . ولما كان الناس لا يزالون على عاداتهم القديمة في الانجاب الوفير فقد حدث فارق كبير بين المواليد المرتفعة والوفيات المنخفضة ، هذا الفارق الكبير هو الريادة الطبيعية الضخمة التي حققتها دول غرب أوروبا خلال القرون الثلاثة أو الأربعة الأخيرة ، والتي يطلق عليها اسم الانفجار السكاني . ويوضح ذلك الانفجار الجدول والشكل التاليين :

جدول رقم (٨)
تزايد السكان في القرون الثلاثة الأخيرة

السنة الميلادية	تقدير عدد السكان بالملايين
١٦٥٠	٥٤٥
١٧٠٠	٦٢٣
١٧٥٠	٧٢٨
١٨٠٠	٩٠٦
١٨٥٠	١,١٩٤
١٩٠٠	١,٦٠٨
١٩٢٠	١,٨٣٤
١٩٣٠	٢,٠٠٨
١٩٤٠	٢,٢١٦
١٩٥٠	٢,٤٠٦

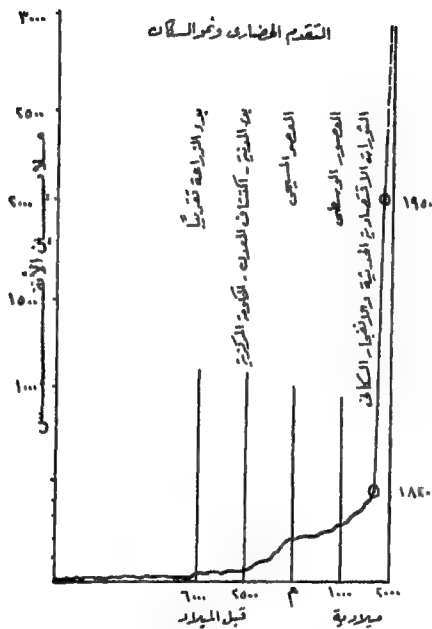


كان مجتمع غرب أوروبا في القرن السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر ، أكثر تقدما ولا شك من المجتمع الزراعى التقليدى ، الا أنه كان لا يزال الى حد ما يعتمد على الزراعة الراقية ، ورغم أهمية الأسرة فى مثل هذا النمط من المجتمع ، الا أن الفرد لم يكن يخضع للأسرة خضوعا تاما ، لأنه كان قد وصل الى درجة من التقدم العلمى تؤهله لى يعمل على تحقيق مصلحته دون وصاية المجتمع ، ولذلك عمل الفرد على أن يؤجل الزواج قليلا ؛ ولما كان هذا الفرد يتمتع بنتائج العلوم الطبيعية الحديثة ، فانه كان يتمتع أيضا بنتائج انخفاض معدلات الوفيات ، وان كانت معدلات المواليد لا تزال مرتفعة ، ومن ثم ظهر فائض سكانى كبير نتيجة حتمية للنمواليد المرتفعة والوفيات المنخفضة ، هذه الظاهرة التى مرت بها أوروبا فى الفترة بين القرن السابع عشر والتاسع عشر ، تمر بها أجزاء كثيرة من العالم العربى اليوم ، وكثير من الاقطار الأخذة بأسباب النمو الاقتصادى ، والعلوم الحديثة . ولذلك حدث انفجار سكانى فى مصر والهند فى القرن الحالى . ويخشى على هذه المجموعات التى تمر بمرحلة النمو السريع فى تزايد السكان زيادة تفوق طاقتهم الانتاجية ، ويخشى أن يتهدد مستوى المعيشة فى مثل هذه الاقطار بالانهيار ويطل ثالوث مalthus الرهيب الفقر والمجاعة والحرب .

وقد دخلت مصر والهند والصين - كما ذكرنا - فى

هذا الطور منذ منتصف القرن الحالى . وينتمى الى ذلك الدور أيضا بقية الاقطار الاسيوية - فيما عدا الاتحاد السوفيتى - بما فى ذلك اليابان . ومعظم جمهوريات أمريكا الوسطى والجنوبية والبحر الكاريبى وجزر المحيط الهادى .

وعلىنا ان نتذكر فرقا هائلا وهاما بين الانفجار السكانى كما حدث فى أوروبا ، وبينه كما هو حادث الآن فى مصر والهند والصين وغيرها من اقطار العالم النامية . هذا الفارق هو ان سكان أوروبا المتزايدين كانوا - كلما ترايدوا - يجدون مجالات جديدة فى المصانع التى واكبت الثورة الزراعية والثورة الصناعية ، وفى المهاجر الجديدة ؛ لقد كان امامهم ثلاث قارات تحتاج لتعمير فخرجوا من أوروبا أفواجا ، زرافات ووحدا ، لبناء اوطان أوروبية جديدة فى العالم الجديد . أما سكان العالم النامى الآن ، فليس لهم سوى الاعتماد على أنفسهم ، وليس امامهم مهاجر واسعة يهاجرون اليها بدون قيد ولا شرط ، كما كانت اقطار العالم الجديد بالنسبة للأوروبيين .



جدول رقم (٩)

تقديرات زيادة سكان العالم بين ١٦٥٠ - ١٩٥٠

١٩٥٠	١٩٠٠	١٨٥٠	١٨٠٠	١٧٥٠	١٦٥٠	القارة
على أساس الأتس						
٥٤١	٤٠١	٢٦٦	١٨٧	١٤٠	١٠٠	أوروبا
١٦٦	٨١	٢٦	٥٧	١٣	١	أمريكا الشمالية (كندا والولايات المتحدة)
١٦٢	٦٣	٣٣	١٨٩	١١١	١٢	أمريكا الوسطى والجنوبية
١٣	٦	٢	٢	٢	٢	الأوقيانوسية
١٩٨	١٢٠	٩٥	٩٠	٩٥	١٠٠	إفريقيا
١٣٢٠	٩٣٧	٧٤٩	٦٠٢	٤٧٩	٣٣٠	آسيا
٢٤٠٠	١٦٠٨	١١٧١	٩٠٦	٧٢٨	٥٤٥	مجموع سكان العالم
النسب المئوية لتوزيع السكان						
٢٢,٥	٢٤,٩	٢٢,٧	٢٠,٧	١٩,٢	١٨,٣	أوروبا
٦,٩	٥,١	٢,٣	٠,٧	٠,١	٠,٢	أمريكا الشمالية (كندا والولايات المتحدة)
٦,٨	٣,٩	٢,٨	٢,١	١,٥	٢,٢	أمريكا الوسطى والجنوبية
٠,٥	٠,٤	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٤	الأوقيانوسية
٨,٣	٧,٤	٨,١	٩,٩	١٣,١	١٨,٣	إفريقيا
٥٥,٠	٥٨,٣	٦٣,٩	٦٦,٤	٦٥,٨	٦٠,٦	آسيا
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	

فمنذ القرن السادس عشر ترك حوالي ٦٠ مليون
أوروبي قارتهم إلى العالم الجديد ، وكانت الشركات التجارية
بل والحكومات تشرف على عملية هجرة الفائض من
السكان إلى الأوطان الجديدة عبر البحار . وفوق ذلك فإن
المجتمعات الأوروبية الحديثة في الأمريكتين وأستراليا قد
أغلقت الباب نهائيا أمام الآسيويين والأفريقيين وشرعت من
القوانين ما يحرم هجرتهم إلى المهاجر الأوروبية الجديدة .
وهذا أمر هام علينا أن نتدبره . فلم يبق أمام السكان
الزائدين إلا مهاجر داخلية في كل من آسيا وأفريقية .

> - ظهور فكرة ضبط النسل :

بعد أن عبرت أوروبا مرحلة الانفجار السكاني ، ووجد
أهلها أن المهاجر قد استوعبت ما يكفيها من السكان أو
كادت ، وبعد أن تحول المجتمع الأوروبي - ولا سيما في
غرب أوروبا - من المجتمع الريفي إلى المجتمع الحضري ،
وزحف الفلاحون من الحقول إلى المصانع ومن القرى إلى
المدن ، ولمسوا بأيديهم انخفاض الوفيات ، فطنوا إلى ضرورة
ضبط النسل ، فقام مالتس وغيره من المفكرين ببصرون
أهمهم إلى ضرورة التريث في الانجاب ، خشية أن يتدهور
مستوى المعيشة فتتشبب فيهم المجاعة والمرض اظفارهما .
غير أن ضبط الوفيات كان أسرع من ضبط النسل ،
لأن الأول لا يتطلب إلا اجراءات طبية بعضها وقائي والآخر

علاجى ، أما ضبط النسل فیرتطم - على الأقل فى تصور بعض الناس - بمعتقدات دينية أو عادات اجتماعية ، ولذلك كان انتشار دموع ضبط النسل بطيئاً ، وكانت فى المدن أسرع منها فى القرى ، وبين الطبقات الأكثر ثقافة أسرع منها بين الطبقات الأقل ثقافة . ومن ثم مرت أوروبا منذ أوائل هذا القرن بفترة انتقالية ، كان النمو السكانى خلالها أبطأ من النمو فى فترة انفجار السكان ، إذ تراوحت الزيادة الطبيعية ما بين ١٠ - ١٥ فى الألف .

ويمر فى هذه المرحلة - فى الوقت الحاضر - سكان الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا والبحر المتوسط وبعض جمهوريات أمريكا اللاتينية (شيلي والأرجنتين والبرازيل وأورجواى) وتركيا وشمال افريقية . ويقدر هؤلاء بنحو خمس سكان العالم .

وتشير الدلائل كلها الى أن عدد المجموعات السكانية التى تسير نحو الدخول فى هذه الزمرة يزداد باستمرار . فمما لا شك فيه أن اليابان - وخصوصاً بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية . قد بدأت فعلاً فى الدخول إليها . كما أن سكان مصر وتونس والجزائر فى الطريق إليها .

ولقد سارت بعض الدول الأوروبية المتقدمة اقتصادياً واجتماعياً شوطاً بعيداً فى ممارسة ضبط النسل ، وبعضها مثل فرنسا مارسسته مدة قرنين من الزمان ، ومارسته إنجلترا قرناً كاملاً على الأقل . وهى لم تفعل ذلك إلا بعد

ان مرت في فترة الانفجار السكاني وقطعت المرحلة الانتقالية،
واصبحت في دور يمتاز بارتفاع مستوى الصحة والمستوى
الاجتماعي والاقتصادي . وقد أدت الرغبة في الاحتفاظ
بهذا المستوى الرفيع من المعيشة الى انخفاض معدلات
الوفيات انخفاضا شديدا بلغ ١١ في الالف في إنجلترا مثلا ،
بينما انخفض معدل المواليد فيها الى ١٥ في الالف ،
فاصبحت الزيادة الطبيعية { في الالف وهذه زيادة بطيئة
لا شك فيها ، ولا شك ان الدافع وراء ضبط النسل في هذه
المجتمعات المتقدمة اقتصاديا واجتماعيا هو الرغبة في
الاحتفاظ بمستوى المعيشة المرتفع ، ولا سيما وقد ازدحم
الناس في المدن ، واصبح الأطفال عبئا اقتصاديا كبيرا . كما
سُجِّمهم على ذلك انخفاض معدلات الوفيات عموما ، ووفيات
الأطفال بصفة خاصة .

وقد انتقلت المشكلة في بعض المجتمعات ، مثل فرنسا
وغرب أوروبا عامة ، من مرحلة « خشية كثرة النسل » الى
مرحلة « خشية قلة النسل » ، قلة قد لا تستطيع أن تقوم
بعملية تعويض السكان وتحديد الجيل . ولقد جاهر بعض
المفكرين في هذه المجتمعات التي بلغت نهاية الدورة السكانية
قبيل الحرب العالمية الثانية ، الى ضرورة تشجيع الناس
على الاقبال على الانجاب . وبينما يتنادى الناس في مصر
والهند بضرورة تنظيم النسل ، نجد هؤلاء في غرب أوروبا
يتنادون بضرورة تشجيع النسل . فالمجتمع في هذه المرحلة

هائر بين رفاهية الفرد وحفظ النوع أو حفظ مكيانه من التدهور والانهيار .

> - نستطيع ان نلخص دورة تزايد السكان في النقط الآتية :

١ - المجتمع البدائي - مواليد مرتفعة ووفيات مرتفعة .
ركود سكاني (لا زيادة ولا نقصان) .

٢ - المجتمع الزراعى التقليدى - مواليد مرتفعة ووفيات اقل ارتفاعا . زيادة ضئيلة تحفظ للمجتمع توازنه

٣ - المجتمع الزراعى التقليدى بعد الثورة العلمية - مواليد مرتفعة ووفيات منخفضة . زيادة كبيرة فى السكان - انفجار سكاني .

٤ - نفس المجتمع بعد فترة - مواليد اقل ووفيات منخفضة . زيادة قليلة فى السكان .

٥ - نفس المجتمع بعد فترة اخرى - مواليد قليلة ووفيات منخفضة . زيادة طفيفة فى السكان .

ونخلص من هذا الى نقط أساسية نجملها فيما يلى :
* ان الانفجار السكانى نتيجة حتمية لتطبيق نتائج الثورة العلمية والطبية .

* وانه لا يحدث الا فى الاقطار النامية ، فالرفاهية والتقدم الاقتصادى معناها غداء أوفر ووفرة الغداء معناه اقبال على الزواج والتناسل وزيادة السكان .

✽ وان التقدم الاقتصادي والحياة الحضرية في المدن
تعنى ارتفاع مستوى المعيشة .

✽ وارتفاع مستوى المعيشة نفسه مدعاة تحفز الفرد
الى ضبط النسل .

✽ ومن ثم كانت الزيادة المتناوية نتيجة اجتماعية
للانفجار السكاني .

السكان والطعام

من الصعب تقدير العلاقة بين عدد السكان ومصادر
الانتاج في الدولة الحديثة لصعوبة تقدير الانتاج ، وصعوبة
التنبؤ بالتقدم الفني والتغير التكنولوجي في المجتمعات
الحديثة ، وصعوبة تقدير مستقبل استهلاك السلع المادية ،
فهذه عناصر سريمة التغير مستمرة التطور ، كما ان العلاقات
التجارية بين الدول المختلفة لا تقل عن ذلك تدبيرا ، فالعالم
يسير نحو كفاية استخدام الطاقة والموارد الخام ، واطلاق
قوى الليرة معناه اطلاق العنان لقوى لا يمكن التنبؤ بها
ستصل اليه .

وربما كان التنبؤ بحركة السكان ومبلائته بالانتاج
ميسورا في المجتمعات الزراعية ، حيث العلاقة بسيطة بين
كمية الطعام وعدد السكان ، أما بالنسبة للأقطار المتقدمة
فهناك التنبؤ لا قيمة له لقصور معلوماتنا عن مدى

التقدم الصناعى ، ومدى التقدم فى مستوى المعيشة وغيرها من العوامل الحضارية .

→ وينقسم الباحثون فى هذا الموضوع الى قسمين : قسم متفائل يؤكد أن التفوق العلمى والتكنولوجى سيفوق زيادة السكان ونضوب الموارد ، بحيث يمكن انتاج طعام يكفى كل تزايد فى السكان ، وتعويض نضوب الموارد الحالية ، باكتشاف مواد بديلة . . . وقسم ماثوسى متشائم متخوف من تزايد السكان فى العالم أجمع وقلة الموارد . وكلا الفريقين يبسط المسألة تبسيطا كبيرا ، يجعلها تنتهى الى نتائج قد تكون مضللة . فلا بد أن نعرف بداهة أن هناك حدا لما تستطيعه الأرض أن تتحمل من أحياء ، كما لا بد أن نعرف بداهة أيضا أننا لم نصل بعد الى هذا الحد .

→ كما أن هناك بعض مشاكل سكانية اقليمية تدعو الى تشاؤم مالتس ، فدراسة عناصر الغذاء فى المناطق المكتظة بالسكان والمتخلفة فنيا تبين بوضوح أثر اكتظاظ السكان فى توزيع الطعام ، فالتخلف الفنى والعلمى هو السبب فى قلة الطعام فى هذه المناطق المكتظة بالسكان . ومن هذه المناطق التى يقترب استهلاك الغذاء فيها الى الحد الأدنى الذى لا يكاد يسمح ببقاء الفرد فى الحياة ، الصين وكوريا والهند وجاوه وباكستان الشرقية ، حيث معدل الغذاء أقل من ٢٤٠٠ كالورى فى اليوم . ويعيش نصف سكان العالم

في هذا المستوى ، وهؤلاء يعانون من عدم كفاية الغذاء لعدد متزايد من السكان .

وبالإضافة الى هذا يوجد قسم كبير من العالم يعيش بالقرب من امكانيات غذائية لا بأس بها ، ولكن نظرا لعدم كفاية وسائل الانتاج ، فانهم يعيشون بالقرب من المستوى الأدنى لمجرد الحياة ، وبذلك تشبه أحوالهم أحوال السكان في البلاد المكتظة المتخلفة اقتصاديا ، ويتمثل هذا القسم في افريقية المدارية وأمريكا اللاتينية ويمثل سكانه سدس سكان العالم .

وسدس العالم فقط يعيش في بلاد مدت نفوذها الانتاجي - من طريق التقدم التكنولوجي والتوسع التجاري الى جهات أخرى من العالم ، ومنها يستكملون نقص الانتاج الغذائي العام في بلادهم ، وهؤلاء هم سكان دول غرب أوروبا ووسطها واليابان ، ومركز هؤلاء السكان آمن في الوقت الحاضر ، طالما كانت ظروف الانتاج الحالية سائدة ، ولكنهم - في المستقبل - سيجدون أنفسهم في وجه منافسة بلاد أخرى تحاول أن تستغل مواردها بنفسها ، وتنافسها في ميدان التجارة .

وأخيرا فسدس سكان العالم فقط يعيشون في بلاد متقدمة صناعيا ، وعلى رقعة واسعة من الأرض ، غير مزدحمة بالسكان ، وهذا السدس يشمل سكان الولايات

المتحدة والاتحاد السوفيتى وكندا واستراليا وربما
الارجنتين ونيوزيلندا أيضا . وفى هذه البلاد متسع لمزيد
من السكان فى المستقبل .

والآن ما هو مستقبل السكان فى العالم ؟ إذا افترضنا
تبات الأحوال السياسية الدولية ، وعدم وقوع صدام عالمى
أو قلقلة سياسية كبرى ، ربما حدثت التطورات الآتية فى
علاقة السكان بموارد الانتاج خلال عشرات السنين القليلة
المقبلة .

١ - فى البلاد المزدحمة بالسكان والمتخلفة صناعيا ، فله
يحدث تقدم طفيف ، يخفف من وطأة زيادة السكان ، نظرا
لما ينتظر لها من تقدم فنى ، مما يمكن الناس من تحسين
وسائل الانتاج ، والارتفاع بمستوى معيشتها .

٢ - فى البلاد القليلة السكان والمتخلفة صناعيا ، إذا
حدث فيها تقدم فنى وصناعى يرفع من انتاجية الأرض ،
فإن ذلك يسمح بزيادة عدد السكان ، واستقبال عدد كبير
من المهاجرين من البلاد المزدحمة بالسكان . وهذا بدوره
يزيد من انتاج الأرض مما يؤدى فى النهاية الى رفع مستوى
المعيشة - أى أن هذه البلاد تحتاج لليد العاملة وللتقدم
الفنى معا .

٣ - البلاد المتقدمة فنيا ، والتى لا تعاني من ازدحام
السكان . والتى وصلت فعلا الى مستوى رفيع من
المعيشة ، ستواصل العمل للمحافظة على مستواها الرفيع ،

وسيستمر طلبها على موارد المواد الخام لرفع مستواها . وهذا سيسمح أيضا باستمرار ازدياد السكان . وقد تزداد شهية هذه البلاد - مثل الولايات المتحدة - الى مواد خام تنتجها بلاد بعيدة مثل الزيت الكاريبي وزيت الشرق الاوسط والنحاس والقصدير من أمريكا الجنوبية والنحاس والاورانيوم الافريقي وغيرها من المعادن . وهذا قد يستمر الى حين تنبه الاقطار المتخلفة الى قيمة مواردها الخام . وعندئذ اما ان تطلب تلك الاقطار مشاركة الولايات المتحدة في ارباحها أو تحاول استخراجها واستغلالها بنفسها . ومن ثم تجابه البلاد المتقدمة فنيا ذات مستوى المعيشة المرتفع لأول مرة خطر ثبات مستوى المعيشة فيها أو بدء هبوطه بالتدريج .

٤ - وهذا الخطر ستجابهه كذلك البلاد المتقدمة صناعيا والتي تعتمد في صناعتها على ثروات البلاد المختلفة - أو المستعمرات السابقة - وعندئذ ستضطر الى النزول تدريجيا عن مستواها الرفيع في المعيشة .

٥ - تحاول تلك الدول المتقدمة صناعيا أن تواجه هذا الخطر بالتكتل الاقتصادي الاقليمي وقد بدأت بوادر ذلك بعد الحرب العالمية الثانية بانشاء اتحاد دول النبلوكس (بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج) ، وانشاء السوق الأوروبية المشتركة ، وتحاول تلك الدول - المستعمرة من قبل - انشاء وحدة أوروبية افريقية ، للاستحواذ على موارد

القارة الافريقية ، وادخالها في نظام اقتصادى يربط افريقية بأوروبا .

٦ تقدم الصحة العامة في العالم سيؤدي الى خفض الوفيات ، وهذا سيؤدي الى تضخم السكان في البلاد المتخلفة ، مما يحفزها الى البحث عن سبل لزيادة انتاج طعامها .

٧ - زيادة الطعام أمر ممكن فنيا وعلميا ، ولهذا آثاره السكانية لاشك . ولكن المهم الاحتفاظ بمستوى معيشة معقول في هذه لاقطار النامية .

٨ - الطاقة هي مفتاح التقدم الاقتصادى كله ، فهي عصب الصناعة ، وهي التى تحول المعادن الى سلع مفيدة ، بل هي التى تستخرج المعادن من التربة ، مثل الألومنيوم وعجائن البلاستيك ، ويرجع تخلف بلاد كثيرة الى تخلفها في انتاج الطاقة ، فالذا أمكن توليد الطاقة من مواد قليلة الحجم ، فان هذا يعنى تغيرا شاملا في توزيع مراكز القوى في العالم ، وتحويل كثير من مناطق الانتاج من مرحلة الامكانيات الى مرحلة الحقائق .

وبعد - فان أهم تغيير اقتصادى سكانى سيطرأ على العالم هو تغير العلاقة بين الدول المتقدمة التى كانت تستغل موارد المستعمرات وبين الدول النامية والدول المتخلفة المستقلة حديثا ، والتى تعمل لتنمية اقتصادها والحقا بركب المدنية .

الفضائل الخمسة

→ سكان مصر

مصر من أبعد أقطار العالم عراقة وأقدمها حضارة ومدنية . وهى من أوائل مراكز الحضارة الزراعية القليلة ، حيث عرف الانسان فنون الزراعة منذ الألف السادسة قبل الميلاد . وتقوم الحضارة الزراعية فيها على ضبط فيضان النيل وتوزيع ماء الري ، وعندما تجود أرض مصر بالبرء فهى تنبت سنابله ، فى كل سنبله مائة حبة ، وتستطيع أن تغلى أعدادا غفيرة من السكان .

فالحضارة الزراعية فى مصر ، القائمة على الاستقرار ، وتوزيع ماء الري ، وتوفير الأمن واستتبابه ، تحتاج الى أمر جوهري ، هو الإدارة القوية ، التى تستطيع أن تقيم مشاريع الري ، وتوزع مياهه بعدل وتؤمن الفلاح على رزقه المنشور فى الحقول . وحينما تزدهر الحقول ويفيض النيل بالخيرات وينعم الفلاح بالأمن ويزداد الانتاج وتزدهر الحياة الاقتصادية ويمعم الرخاء . وحينما يقبل الفلاحون على الزواج وينشئون الأسر وينجبون البنين والبنات ، يزداد

السكان . وتبدأ حلقة طيبة أخرى ، فالسكان المتزايدون أقدر على القيام بمشاريع رى جديدة ، وحرث أراض جديدة ، أو تكثيف الزراعة ، أو الاتجاه الى أوجه نشاط جديدة ، فمزيد من الانتاج فمزيد من السكان .

والمتتبع لتاريخ الحضارة في مصر يلاحظ أن عدد سكان مصر كان يزداد في عصور الأمن السياسي والرخاء الاقتصادي ، وكان هذا العدد المتزايد من السكان مصدرا لقوة مصر السياسية في الخارج . كذلك فإن عدد السكان لم يتدهور في مصر الا في فترات ضعفها السياسي وانهارها الاقتصادي . ولقد قدر بعض المؤرخين الأفريقى عدد سكان مصر في القرن الأول السابق للميلاد بنحو سبعة ملايين نسمة ولم تكن مصر في ذلك الحين تمر في أسعد أوقاتها ، كما قدر عدد سكان مصر الفرعونية بنحو من سبعة الى اثني عشر مليون نسمة ، هذا في وقت كان المصريون يعتمدون فيه على الرى الشئوى فحسب . كما قدر أحد المؤرخين العرب عدد سكان مصر الاسلامية بنحو ١٤ مليون نسمة ، ولا شك أن هذا رقم مرتفع اذا عرفنا أن محاصيل مصر الرئيسية كانت القمح والبقول ، وكانت طرق الرى تعتمد على الفيضان السنوى فحسب .

قارن هذا بعدد السكان المتدهور الذى وصل الى مليونى نسمة ونصف في عهد الحملة الفرنسية ، أى في خاتمة العهد التركى العثمانى . ولا ريب أن هذا الانخفاض

المروع لعدد السكان كان يرجع الى الفوضى الملوكة في عهد الولاة العثمانيين واهمال الترع والقنوات ، فلم تهتم بحفرها وتركها ليد الزمن تطمرها بالتراب والرمال . وهذه الترع هي شرايين الحياة في جسم مصر ، والتي عناها فرعون عندما كان يزهو بملكه ، كما ورد في القرآن الكريم « اليس لى ملك مصر وهذه الأنهار تجري من تحتى » . ليس هذا فحسب ، بل ان الأمن كان شديد الاضطراب ، فكثر اغارات البدو والاعراب على القرى وعم فساد الترك والمماليك وتعرضت محاصيل الفلاحين اما للتلف تحت سنايك الخيل ، أو السرقة والنهب عند جمعها . فلا فرو ان انتشرت المجاعات والابوثة ولا عجب ان هجر الناس الأرض والزراعة وفروا منها .

كل هذا لم يكن ليساعد على الاستقرار والهدوء ، ولا على الزواج والانجاب ، فضلا عن انه كان يؤدى الى ارتفاع معدلات الوفيات في جميع الأعمار لا سيما لدى الأطفال ، ارتفاعا كبيرا . وهذا هو المجتمع البدائى الذى تدوى فيه الوفيات المرتفعة بأى نسبة من نسب المواليد . وان توالى مثل هذه الحالة عاما بعد عام وجيلا بعد جيل لكفيل بأن يخفض عدد السكان من ١٤ مليون نسمة الى مليونى نسمة ١

المجتمع المصرى الذن كان يترأوح بين المجتمع الزراعى التقليدى المستقر الذى يقبل فيه الفلاح على الانجاب وحب الدرية والعمل فى الحقل لانتاج الطعام للأفواه المتزايدة ،

ولكى يستخدم سواعدها فى فلفح أراضى جديدة وانتساج
مخاصيل أخرى ، أى مجتمع نشيط موفور الحىوية فى عهد
القوة والازدهار الاقتصادى ؛ وبين مجتمع زراعى موبوء
بثالوث مالتس المشثوم ، المجاعة والأمراض والحرب ،
لا لأنه لم يستطع أن ينتج من الطعام ما يكفى الأفواه القادمة
الى الحياة ، ولا لقصور فى انتاج الطعام لتكفى الزيادة المتلاحقة
فى السكان ، ولكن لشيوع الفوضى والاضطراب واهمال
أعمال الرى والترع والقنوات ، فهذه مسائل دخيلة سببها
سياسى اجتماعى خارج عن ارادة الفلاح ، عندئذ يردد
المجتمع من حالة الازدهار الى حالة التدهور . وهكذا .

واذا ركزنا على حالة سكان مصر فى القرن ونصف القرن
الآخر ، لوجدنا تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى الحديث
ليكاد يحكى طرفا من الدورة السكانية التى مرت بها أقطار
غرب أوروبا منذ القرن الثامن عشر حتى أوائل القرن
العشرين .

لقد خرجت مصر من مرحلة مالتس أو المرحلة البدائية
التى فرضتها عليها عهد الفوضى والاضطراب العثمانية ،
وعاد اليها وجهها المشرق السابق ، الذى ظهرت به فى معظم
فترات تاريخها المزدهر ، بعد أن استتب الأمن والنظام فى
بداية العصر الحديث ، وبعد أن أمكن انشاء دولة على قدر
كبير من الاستقلال عن الدولة العثمانية . فلم تعد مصر
ولاية عثمانية يرد اليها الباشوات كل عام أو عامين أو بضعة

أعوام على أكثر تقدير ، بل أصبحت لها حكومة مستقرة .
وضربت هذه الحكومة بيد قوية على قبائل البدو واضطرتهم
الى ترك حياة البداوة وفرض حراستهم القسرية على أرض
الفلاحين ، الى حياة الاستقرار والزراعة ، كما أنها كانت قد
صفت بصفة نهائية فلول المماليك . فلم تعد حقول مصر
وقراها تئن تحت سنبلك خيول المماليك أو الأعراب ، ولم
تعد محاصيل الفلاح نهبا بين السنجق التركي ومشايخ
العربان . وبذلك تم أول متطلبات الحياة الزراعية المستقرة
في مصر وهو استتباب الأمن .

وبدأت مصر تدخل في ثورتها الزراعية الأولى بعد عام
١٨٣٣ ، أى بعد انشاء القناطر الخيرية ، وأماكن تحويل جزء
من أراضى الدلتا الى الرى الدائم ، وتوفير جزء من المياه
للمحاصيل الصيفية التى دخلت أرض مصر لأول مرة ،
فأحدث هذا انقلابا اقتصاديا جذريا ، إذ تحولت مصر من
من أرض تنتج القمح والبقول ومواد الغذاء الشتوية ، الى
أرض تنتج القطن وقصب السكر وهما من المحاصيل
النقدية ، ودخلت محاصيل مصر الرئيسية ميدان التجارة
العالمية ، وأصبحت جزءا من الاقتصاد الصناعى العالمى
نفسه .

والغريب أن تقارير قناصل الدول الأجنبية في ذلك
البوقت كانت تقول أن جزءا من محصول القطن لم يكن جمعه
لنقص فى الأيدى العاملة ، ورغم بدء زيادة السكان ، إلا أن

الشعور العام السائد وقتئذ هو وجود نقص في الأيدي العاملة . فمياه الري التي بدأ تخرينها أمام القناطر وتوزيعها في ترع لم تجد من الأيدي العاملة الزراعية ما هو كاف لاستغلالها أحسن استغلال .

ولقد كان حريا بسكان مصر وقد بدأوا في انتاج محصول نقدي له قيمته ، وتهيأت لهم فرص تكثيف الزراعة لتوفر ماء الري ان يزداد عددهم ، الا أن عهد محمد علي كان حافلا بالمغامرات العسكرية . وراء الحدود ، فأهرقت دماء الصفوة من الشباب في الحروب العديدة التي خاضها محمد علي ، كما انه لم يكن قد أخذ بعد بالاحتياطات الوقائية الصحية ، وربما لم يكن الطب نفسه قد تقدم بعد تقدما كبيرا ، فتعرضت البلاد لبعض الأوبئة والطوامين ، كانت تحتاج البلاد مرة كل عشر سنوات ، ولحسن الحظ كانت تلك الأوبئة هي آخر عهد البلاد بالطاعون . فلم يعد هذا المرض يطل عليها بوجهه القاتل بعد ذلك الحين .

وكان طموح هذا الوالي فوق طاقة البلاد السكانية ، فقد أنشأ جيشاً واسطولا كبيرين ، ووسع أملاكه في آسيا والسودان ، وأنشأ صناعة متعددة الأغراض ، ترسانة بحرية ، ومصانع ذخيرة ، ومصانع للغزل والنسيج ، كل هذا بذلك العدد القليل من السكان ، الذي لم ينم نموا مضطردا كما كان مقدراً له . ولذلك فانه بعد أن أجبر على قبول الصلح من قبل الدول الأوروبية سنة ١٨٤٠ ، وعلى

الرغم من السلم الطويل الذى شهدته مصر فى أربعينات القرن الماضى ، فان البلاد شهدت ركودا اقتصاديا بسبب غلق المصانع وانتهاء احتكارات محمد على .

غير أن ذلك كله لم يؤثر فى الزراعة ، فاستمرت فى التوسع ، وإذا كانت المصانع قد أغلقت فقد اتسع نطاق الزراعة ، واستطاعت أعمال الري وزراعة القطن وقصب السكر أن تستوعب الجنود المسرحين ، وكانت تتطلب المزيد من السكان .

الا أن ترايد السكان عاد إلى التلكؤ مرة أخرى ، إذ ضاعف من أزمة قلة الأيدي العاملة اللازمة للزراعة ، سحب عدد كبير من الفلاحين من قراهم إلى برزخ السويس ، ليحفرُوا قناة السويس سخرة فى ظروف بالغة القسوة ، خلال الفترة بين عامى ١٨٥٦ - ١٨٦٣ . وقد سقط الكثير من الضحايا فى رمال سيناء والبرزخ .

جدول رقم (١١)

تقديرات عدد السكان بين عامى ١٨٠٠ و ١٨٧٧

تقدير ١٨٠٠	٢٤٨٨٩٥٠	نسمة
» ١٨٢١	٢٥٤٠.٠٠٠	»
» ١٨٤٨	٤٥٤٢.٠٠٠	»
» ١٨٧٢	٥٢١٠.٢٨٧	»
» ١٨٧٧	٥١٧٦٢٧	»

ولكن ما ان زالت تلك العوارض الخارجية ، حروب محمد على وسخرة قناة السويس في عهد اسماعيل ، حتى بدأ السكان في التزايد الحقيقي ، خصوصا وأن البلاد كانت قد بدأت تأخذ بأساليب الطب الحديث والصحة العامة الحديثة ، ففضى على الأوبئة والطواعين ، وكثير من الأمراض المعدية ، مثل الجدري والكوليرا ، فانخفضت بالتالى معدلات الوفيات وخرجت مصر نهائيا من مرحلة مalthus البدئية ، ثم سارت حثيثا في تنفيذ برامج الري الصيفي ، واقامة القنوات وحفر القنوات واتسعت الزراعة رأسيا وأفقيًا ، فأمكن زراعة أكثر من محصول في السنة ، ووصلت مياه الترع ، مثل ترعة الإبراهيمية . الى اراض لم تكن تصلها مياه الري من قبل . وهذا بلا شك أدى الى التنمية الزراعية الفائقة ، وحقق ازدهارا اقتصاديا ، فأقبل الفلاح على الزواج وزراعة الأرض ، وارتفع مستوى معيشته وامتلات الخزانة العامة بالمال وأمكن الصرف على الشؤون الصحية العامة ومن ثم كان اضطراد تزايد السكان تزايدا كبيرا تراوح كل عشر سنوات بين ٢٩٪ عام ١٨٨٢ و ١٢٪ عام ١٩١٢ . ولم تعد مصر تشكو نقصا في الأيدي العاملة الزراعية كما كانت تشكو في مطلع هذا القرن .

جدول رقم (١٢)

إحصائية بنمو السكان بين عامى ١٨٨٢ - ١٩٦٠

السنة	عدد السكان	نسبة الزيادة فى الفترة بين كل إحصائين
١٨٨٢	٦,٨٠٤,٠٠٠	—
١٨٩٧	٩,٧١٥,٠٠٠	٪ ٢٤
١٩٠٧	١١,٢٨٧,٠٠٠	٪ ١٦,٢
١٩١٧	١٢,٧٥٠,٠٠٠	٪ ١٣
١٩٢٧	١٤,٢١٨,٠٠٠	٪ ١١,٥
١٩٣٧	١٥,٩٣٣,٠٠٠	٪ ١٢,٢
١٩٤٧	١٩,٠٢٢,٠٠٠	٪ ١٩,٨
١٩٦٠	٢٦,٠٦٩,٠٠٠	٪ ١٣,٦

لقد قفز عدد السكان من نحو ٥ ملايين نسمة الى ٢٦ مليوناً فى أقل من قرن واحد . أى تضاعف خمس مرات فى تسعين سنة . وهى زيادة لا مثيل لها فى العالم ، ولا يمكن أن تقارن بأى قطر من الأقطار العريقة التى لم تستقبل مهاجرين جدد . ولا تدنو منها أوروبا عقب الثورة الصناعية، فألمانيا لم تتضاعف إلا بأكثر من ثلاث مرات خلال قرن واحد ، وسكان بريطانيا الصناعية فى القرن التاسع عشر لم يتضاعفوا إلا أقل من ثلاث مرات خلال قرن ، ولم يزد

سكان إيطاليا خلال مائة سنة الا بنسبة ٢٠٦ في المئة ؛ و زاد
سكان فرنسا في فترة نموها مئة ونصف مرة في مائة عام ؛

لقد حدث انفجار سكاني في مصر بلا شك ؛ ونشوء
التقدم الاقتصادي في مجال الزراعة واسياع رعتها ؛
وتكثيف المحاصيل ، وادخال دورة زراعة تسمج بزراعة
اكثر من محصول واحد ، والحناية بالبلور ؛ حتي لقد قيل
أجد الاقتصاديين أن محصول الفدان من القمح في مصر اعلي
منه في فرنسا ؛ و محصول الفدان من القطن اكبر من محصول
الهند وأمريكا ؛ و محصول الفدان من الدرة اكبر من محصول
الدرة الأمريكي . أي أن انتاج الفدان في مصر من القمح
والقطن والدرة يعتبر أعلى من انتاج الفدان في البلاد
المتقدمة المعروفة بزراعة المحاصيل المشابهة ؛

جدول رقم (١٣)

العلاقة بين زيادة السكان وزيادة الأرض الزراعية

١٩٦٠	١٩٤٧	١٩٣٧	١٩٢٧	١٩١٧	١٩٠٧	
٢٦٠,٦٩	١٩٠,٤	١٥٩	١٤٣	١٢٨	١١٣	عدد السكان بالمليون
٥٨٤٤	٥٧٤	٥٣	٥٥	٥٣	٤٥	المساحة للزراعة بعلايين الأفدنة
٠,٢٣	٠,٣	٠,٣٣	٠,٣٩	٠,٤	٠,٤٨	المساحة التي تخص الفرد بالعراق
١-٣٦٧	٩١٦٦	٨٦٦١	٧٣٠٧	٧٦٨٦	٧٦٦٣	المساحة المخصصة
٠,٣٩	٠,٤٨	٠,٥٢	٠,٦٢	٠,٦٠	٠,٦٨	المساحة التي تخص الفرد بالعراق

المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية :

تعتبر معدلات المواليد في مصر مرتفعة جدا ، ولا تقارن الا بأعلى معدلات في العالم ، وتتراوح بين ٤٠ - ٤٥ في الألف ولم تنقص عن ٤٠ في الألف الا في اعقاب الحرب العالمية الاولى (ثورة ١٩١٩) في خلال الحرب العالمية الثانية ، ثم عادت معدلات المواليد الى الارتفاع مرة أخرى بعد عام ١٩٤٥ ، حتى وصلت ٤٥ في الألف عام ١٩٥١ ، ثم بدأت اخيرا في الهبوط غير الملحوظ الى مستوى ٤٠ - ٣٦ في الألف .

ويرجع ارتفاع معدلات المواليد الى الاقبال على الزواج وارتفاع نسبة الزوجية (٧١٪ للذكور و ٧٢٪ للإناث) ، وانخفاض سن الزواج والعوامل الاجتماعية التي تمنح المرأة المتزوجة قدرا أكبر من الاحترام مما تعطيه لغير المتزوجة ، والتي تكسب ذات الولد مركزا أكثر أمنا لدي زوجها من غير ذات الولد .

هذا الى أن ٨٠٪ من السكان ريفيون ، وحتى الذين نرحوا الى المدن من الريف حملوا معهم عادات الريف وتقاليده ولم يصبحوا مدنيين في طباعهم بعد .

وترتفع أيضا معدلات الوفيات في مصر اذ كانت في العشرينات تتراوح حول ٢٥ في الألف ، ولم تزد معدلات الوفيات عن هذا الا خلال الحربين الاولى والثانية ، وبديل هذا على مدى الارتباط بين كمية الغذاء وقيمتيهين الوفيات

عاملة ، ووفيات الاطفال بصفة خاصة . ففى سنوات الحرب
العالية عرفت مصر نظام البطاقات الغذائية وخطط الدقيق
وعمر استيراد الدقيق والقمح وشاركتها القوات المسلحة من
الامم المحاربة فى غذائها ،

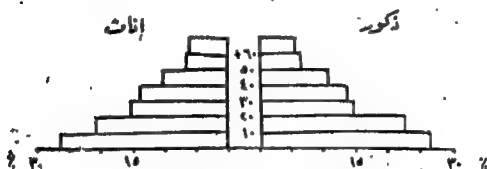
ثم سارت معدلات الوفيات نحو الهبوط منذ عام ١٩٥٠
لمهبطت الى ١٩ فى الالف ، ثم ١٦ فى الالف ، كما هبطت
معدلات وفيات الاطفال الرضيع (اقل من سنة) ، فبعد ان
كانت المئاة تقصده طفلا من كل اربعة فى عامهم الاول عام
١٩٣٥ ، اذا بنسبة وفيات الرضيع تنخفض الى ١٤ فى
الالف عام ١٩٤٧ ثم ١٣ فى الالف عام ١٩٥٧ وهى الآن
تقارب حول ١١ فى الالف ،

ولا شك ان هذا دليل على تقدم ملحوظ فى ميته ان
الصحة العامة ولكنه دون ما نرجوه لبلد على ابواب نهضة
عجزت ، فلا تزال دون ما وصلت اليه دول أوروبا حتى
الشرقية منها ،

واذا تدبرنا جدول الحياة الثالث لسكان مصر عام ١٩٤٧
لأدركنا بعض الخلل السكانية الهامة ، التى تؤثر على عدد
السكان العاملين من ناحية ومقدار ما يضيفونه من مجهود
لبناء الوطن من ناحية اخرى . فاذا اعتبرنا رعيلا من السكان
عده ١٠٠,٠٠٠ من الذكور ومثلهم من الاناث ، فاننا نجد
انه لا يصل الى سن الخامسة الا ٧١,٥٠٨ ذكرا و ٧١,٨٧٣
أنثى ، ويموت بينهم قبل ان يصل الى السن الثامنة من

عمرهم : ولا يصل الى سن الخامسة عشرة سوى ٣٧٢, ٦٧ ذكرا و ٣٧٨, ٦٨ أنثى ، ويبقى ٦٠٪ فقط لكى يصل الى سن الثالثة والثلاثين (٦٦٤, ٥٩ ذكرا و ٦٤, ٦٨ أنثى) . ويموت نصف هذا الرميل قبل أن يصل الى الخمسين من عمره ، ويصل ٤٠٪ منهم فقط الى سن الستين .

وقد كان متوسط العمر للذكور في مصر عام ١٩٤٣ هو ٣٥ سنة للذكور و ٤١ سنة للإناث وكان للطفل الذى تجاوز العشر سنوات من عمره أن يأمل فى أن يعيش ٣٨ سنة أخرى ، بينما يأمل قرينه فى انجلترا أن يعيش ٥٦ سنة وفى نيوزيلنده ٥٩ سنة أخرى . ولا شك أن متوسط العمر قد ارتفع ، وآمال الحياة قد امتدت فى السنوات الأخيرة ، الا أن تحليل تعداد ١٩٦٠ لم يزل بعد فى مراحلها الاولى .



هرم السكان فى مصر سنة ١٩٤٧

شكل رقم (٤) .

وإذا اخذنا توزيع فئات السن على عمومه ، لاحظنا أن هرم السكان في مصر يركز على قاعدة عريضة ، وأن صغار السن يكونون ما يقرب من ٤٠ ٪ من السكان ، بينما يتركز ٥٠ ٪ من السكان فيما بين ١٥ - ٥٠ سنة أى في سن العمل والإنتاج للسكان عامة وسن الانجاب للمرأة بصفة خاصة ، ويكون كبار السن (فوق الخمسين) حوالى ١٠ ٪ فقط من السكان .

وهذه النسب تضع مصر في مجموعة الشعوب الشابة الفتية من حيث نمو السكان ، ولكنها في الوقت نفسه تضع عبئا ثقيلا متزايدا على انقطاع العامل من السكان ، ويكفى أن نعرف أن ثلثي السكان أقل من ثلاثين سنة في العمر ، وإذا اعتبرنا الأشخاص في سن العمل ما بين ١٥ - ٦٥ سنة (وهى أقصى مدة تسمح بها قوانين العمل) فإننا نجد أن نسبة هؤلاء تبلغ حوالى ٥٧ ٪ من عدد السكان بينما نسبتهم هى ٦٩ ٪ من سكان السويد ، ٦٧ ٪ من سكان كل من فرنسا والولايات المتحدة .

ومن الواضح أن الأشخاص الذين هم في سن العمل لا يعطون جميعا بالفعل ، إذ أن نسبة كبيرة من النساء لا تعمل ، وقد قدرت نسبة السكان النشطين اقتصاديا في مصر بنحو ٣٨ ٪ سنة ١٩٣٨ بينما بلغت هذه النسبة ٤٧ ٪ في بلد كالسويد و ٤٩ ٪ من سكان فرنسا و ٤٠ ٪ من سكان الولايات المتحدة في نفس الفترة .

والهمم لدينا - فيما يختص بالزيادة الطبيعية أن نصف
اناث مصر تقريبا يتركزن في سن الانجاب ، فإذا أضفنا الى
هذا انخفاض معدلات وفيات الاناث في سن الانجاب ، لنتضح
لنا أن شعب مصر من أكثر الشعوب انجابا في العالم . وكل
امراة في مصر تنجب في المتوسط ثلاث بنات ، تعيش منهن
بنتان تحملان رسالة النوع للجيل الجديد ، وهذه نسبة
تعويض مرتفعة .

ان عدد سكان مصر في تزايد مستمر ، ليس هذا
فحسب ، بل أن معدل الزيادة في صعود دائم أيضا .
والسبب في هذا هو التحسن المطرد من الخدمات الصحية
ومكافحة الأوبئة وخصوصا امراض الاطفال . وانتشار
الوىمى الصحى واقبال الناس على تطعيم اطفالهم ليس ضد
الجندرى فحسب - كما كانت الحال منذ عشرين عاما - بل
وضد امراض أخرى كالسعال الديكى ، والدفتريا ، وتعميم
اللقاح ضد شلل الأطفال ، ويضاف الى هذا ارتفاع مستوى
المعيشة ارتفاعا مطردا . كل هذه العوامل أدت الى نقص
وفيات الأطفال كما أدت الى نقص الوفيات عامة ، هذا
بينما لا يزال الناس على عاداتهم القديمة في الاقبال على
الانجاب مما جعل الفرق كبيرا بين نسب الوفيات التى
تستمر في الانخفاض (١٦ فى الألف) ونرجو أن تستمر في
الانخفاض أكثر فأكثر ، ونسب المواليد الثابتة فى الارتفاع
(٤٠ فى الألف) .

لقد كانت كل زيادة في السكان تجد ما يستوعبها من مجالات العمل حتى أوائل العشرينات ثم كانت ثورة مصر الصناعية الأولى ، والشعور بضغط السكان المتزايد على الأرض والثروة القومية ، أو وجود تحد جديد ، تقابله البلاد الآن بثورتها التاريخية الكبرى ، وهى ثورة لا تقاس بها أى ثورة أخرى ، انها ثورة جذرية ، ذات أبعاد ثلاثة ، سياسية واقتصادية واجتماعية ، لم تستهدف التحرر السياسى الكامل فقط ، بل التحرر الاقتصادى والاجتماعى كذلك فأعادت توزيع الأرض الزراعية وخلصتها من الاقطاع والملكيات الكبيرة من ناحية ، ومن ايدى الملاك الأجانب من ناحية أخرى . وبدأت عملية تصنيع شامل للبلاد ، تعتمد على الصناعة الثقيلة وتضع قواعدها . كما قامت بتنفيذ واحد من أضخم مشاريع تخزين المياه فى العالم ، وهو السد العالى ، الذى سيصل بكفاية الانتاج الزراعى الى الحد الأقصى ، فسيضاف الى أرض مصر ١٧٥.٠٠٠ فدان ، كما ستروى أراضى الحياض فى الصعيد رياً دائماً ، ومعنى هذا اضافة ثلاثة أو أربعة ملايين فدان من المحاصيل الى مساحة المحاصيل الحالية ، وهذه أضخم اضافة الى مساحة المحاصيل تحدث فى تاريخ مصر . وستكون من نتائج تطبيق خطط مضاعفة الدخل القومى والسير فى خط الاشتراكية ، اعادة توزيع الدخل القومى فى البلاد ، وامادة توزيع قوة

العمل على أوجه نشاط جديدة ، وإيجاد توازن في العمل والانتاج بين الزراعة والصناعة .

لقد مرت أقطار غرب أوروبا بمثل هذه الفترة التي تمر بها مصر الآن ، وجاء ذلك نتيجة التقدم العلمي والتكنولوجي ، وكانت المصانع الجديدة تستوعب تلك الأعداد المتزايدة من السكان باستمرار مما جعل نظرية مalthus عقيدة لا جدوى منها ، ثم حدث بعد ذلك أن انتقل شطر كبير من السكان من الريف إلى الحضر ، بانتقالهم من الزراعة إلى الصناعة ، فحدث تطور اجتماعي ، من مجتمع كان يعتبر الطفل ميزة اقتصادية إلى مجتمع يعتبره عبثاً اقتصادياً . وحدث أن هبطت الوفيات هبوطاً شديداً ، فأدرك المجتمع ضرورة ضبط النسل لكي يضمن لأفراده مستوى مرتفعاً من المعيشة . وكانت النتيجة النهائية لهذا كله أن وصل السكان في أوروبا إلى مرحلة التوازن المنشود بين عدد السكان وموارد الغروة الطبيعية للبلاد ، فهل اتجه السكان في مصر بشير إلى مثل هذا ؟

نعم ، نعم في مصر سائرون في نفس الاتجاه ، فبنسبة سكان الريف قد انخفضت من ٨٠ ٪ سنة ١٩١٧ إلى ٧٦ ٪ سنة ١٩٣٧ إلى ٧٠ ٪ سنة ١٩٤٧ إلى ٦٢ ٪ سنة ١٩٦٢ ورغم أن عدداً كبيراً من الوافدين حديثاً من الأرياف لا يزالون يحملون عادات وطابع الريف ، إلا أن الجيل التالي مباشرة

مرعان ما يتحول الى مدنى صرف ، فى مادانه وتقاليده
وأماله وطموحه .

وهناك عمل دائب نحو التصنيع ، وهذا من شأنه أن
يخلق مجتمعات صناعية جديدة تعيش فى المدن ، فى شقق
صغيرة ، وترسل بأبنائها وبناتها الى المدارس وتنفق عليهم
— بفضل مجانية التعليم — حتى سن تأهيلهم للعمل . ولا
بد وأن الأسرة الجديدة فى المدن تحتاج لمواد ومعدات تعتير
كمالية فى الريف ، ولهم تطلعاتهم الخاصة نحو مستوى معيشى
مرتفع . وهذا سيدعوها حتما الى ممارسة ضبط النسل ،
لا لكى تحافظ على مستواها المعيشى فحسب ، بل لترفعه
كذلك .

والذى يدقق فى الاحصاءات السكانية سيجد أن هناك
ميلا طفيفا الى تباطؤ أو تلكؤ الزيادة الطبيعية فى السكان فى
الوقت الحاضر ، يدل عليه انخفاض خصوبة المرأة المصرية
انخفاضاً يسيراً ، ولكن آثاره ستظهر فى مستقبل الأيام .
وهذا أمر طبيعى إذ أن التطور الاجتماعى نفسه يتجه نحو
تخفيف حدة زيادة السكان المرتفعة وذلك بسبب انتشار
التعليم ، وخصوصاً تعليم الفتاة ، مما آخر سن الزواج —
دون حاجة الى تشريع — وإدراك المرأة لحقها فى أن تعيش
وتستمتع بالحياة بدل من أن تكون مجرد آلة لأنجاب
الأطفال فحسب ، واقتحامها ميدان العمل وتطلع الأزواج
الشبان نحو معيشة أكثر ارتفاعاً .

وبدل على هذا الاتجاه انخفاض مستوى حجم الأسرة في مصر من سنة ١٩٠٧ الى ١٩٥٧ ، فقد كان متوسط حجم الأسرة ٨ر٥ فردا سنة ١٩٠٧ ، فأصبح ٣ر٥ سنة ١٩٢٧ ، ٥ سنة ١٩٣٧ ، ٧ر٤ سنة ١٩٤٧ ، ٩ر٤ سنة ١٩٥٧ .
ان ارتفاع نسب التعليم ، ولا سيما تعليم البنات ، واقبال المرأة على ميدان العمل ، وارتفاع نسب سكان الحضر ، وارتفاع نسب المشتغلين بالصناعة ، كل هذا سيؤدي حتما الى ممارسة عادات ضبط النسل والسير بسكان مصر الى مرحلة التوازن المنشود بين عدد السكان والانتاج .

وبعد . ما هو مستقبل السكان في مصر ؟ وما هو الموقف السكاني بالنسبة لبلادنا ؟ وما علاقة ذلك بمستوى المعيشة ومشاريع التنمية الاقتصادية ؟

ان سكان مصر يتزايدون بنسبة تتراوح بين ٢و٢٥٪ في المائة كل عام . وهذه نسبة كبيرة بلا شك ، ولكن اذا نظرنا الى تطور سكان مصر على ضوء تطورها الاقتصادي والاجتماعي لاحظنا للوهلة الاولى ان كل زيادة سكانية في مصر كانت نتيجة مباشرة لتوسع اقتصادي ، فمشاريع الري الكبرى منذ مطلع القرن التاسع عشر كان يتربعها زيادة سكانية ، لان هذا معناه توسع في الزراعة الافقية بتوصيل المياه الى حافات الصحراء او البراري شمالا وجنوبا الحياض في الصعيد ، وتوسع في الزراعة الرأسية بتحويل

الحياض الى رى دائم . وكان هذا يعنى زيادة فى المحاصيل ولا سيما المحاصيل النقدية (كالقطن وقصب السكر) ، فزيادة فى الدخل القومى ، فتحسن فى الخدمات الصحية التى تقدمها الدولة للسكان ، وارتقاء فى القدرة الاقتصادية للأفراد ، وارتفاع لمستوى معيشتهم وانخفاض فى الوفيات . وكان انخفاض الوفيات — مع بقاء معدلات المواليد على ما هى عليه — هو السبب المباشر فى زيادة سكان مصر منذ اوائل القرن التاسع عشر .

وتكاد هذه الظاهرة أن تكون قانونا مضطربا فى مصر . هذا البلد الذى يعتمد اعتمادا مباشرا وكاملا على مياه النيل المتدفقة من هضاب الحبشة والبحيرات الافريقية . فكلما كانت البلاد تتمتع باستقرار وأمن داخليين ، وادارة قوية مركزية ، تتولى عملية توزيع المياه على حقول الفلاحين بعقل ودقة ، وتندرج بعد ذلك الى عملية ضبط مياه النيل ، حتى لا تتعرض البلاد لهزات مائية عنيفة تعرض محاصيلها الزراعية للخطر ، فتخفف من هوائل الفيضانات المرتفعة ، أو الفيضانات المنخفضة ، وتخزن من المياه ما نحتاج اليه فى اوقات التعاقيق ، فان النتيجة لهذا هو الاستقرار الزراعى أو المحصولى ، مما يحقق قدرا من التنمية الاقتصادية ، والاقتصاد المستقر وهذا بدوره يؤدى الى رفع مستوى المعيشة فهبوط الوفيات فزيادة السكان — كما أن زيادة السكان بدورها تؤدى الى مزيد من عمليات ضبط النهر ،

والتوسع الزراعى وزيادة الدخل القومى وارتفاع مستوى المعيشة وهبوط الوفيات فزيادة السكان مرة أخرى وهكذا .
لقد اضطرت هذه الظاهرة فى مصر منذ أن استطاع أول حاكم مصرى توحيد الدلتا والصعيد ، وإقامة إدارة موحدة مركزية قوية ، ومنذ أن استطاع هذا الحاكم أن يوحد جهود سكان هذا الوادى وينظمها فى اتجاه واحد ، لترويض هذا النهر ودفع غائلة فيضاناته ، وفى اجتناء ثمرات هذا العناية ، مساحة من الأرض مزروعة بمحاصيل ثابتة عاما بعد عام . وكان الله بمصر رحيما ، فلا يجرى الفيضان إلا بعد جمع محاصيل الحبوب والخنطة .

ومن ثم كانت الحضارة المصرية ، التى تعتمد على قاعدة سكانية قوية مستقرة لا تعرف الاضطراب أو التجوال ، ذات قيمة اقتصادية قوية . لأنها استطاعت أن تمارس فنون الزراعة الراقية فى أرض خصبة . وهذا ما أعطى الحضارة المصرية أهم مميزاتها : القدم والاستمرار . فهى حضارة عريقة مستمرة طوال القرون .

ولا شك أن كفاية عدد السكان من أهم العوامل التى ساعدت على قيام الحضارة المصرية واستمرارها ، والتى ثبتت دوائم الاقتصاد المصرى خلال تاريخها الطويل الذى يقدر الجزء المكتوب منه فحسب بنحو أربعة آلاف عام ، سبقته آلاف أخرى فيما يسمى بعصور ما قبل التاريخ وما قبل الأسرات .

وان الناظر في تاريخ مصر العام ليلاحظ انه في الفترات التي حدثت فيها ثغرات في هذه المعادلة السكانية ، انهار الاقتصاد المصرى ، وانهار السكان كذلك ، وكانت هذه هي فترات الخفيض في تاريخ البلاد . ففي مصور الاقطاع خلال التاريخ الفرعونى — وفي عصر اضمحلال الحضارة المصرية القديمة ، وفي نهاية العصر البيزنطى وفي العصر التركى العثمانى ، اضطرب حبل الأمن واختل النظام ، وتقلص ظل الادارة وضعفت قبضتها ، ولم تعد بقادرة على ترويض النهر واهملت اعمال الري وتخلت عن مهمة توزيع المياه بالعدل ، وتعرضت البلاد — في معظم هذه الحالات — الى العدوان الاجنبى ، وعاث اللصوص فسادا في ربوع الودادى ، وتعرضت البلاد للمجاعات واجتاحتها الوبئة والطواعين . وكان معنى ذلك زيادة الوفيات زيادة تفوق المواليد ، مما دما السكان الى التقلص والهبوط . حتى انه وصل الى ما يقرب بالكاد للمليونى نسمة في آخر العصر التركى العثمانى (أيام الحملة الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر) بعد أن كان عددهم قد يصل الى ١٤ مليون نسمة في العصر العربى الاسلامى ، كما ذكر المؤرخون العرب ، والى مثل هذا العدد أيضا في مصورها المزدهرة القديمة كما ذكر المؤرخون الافريق والرومان .

زيادة السكان اذن نتيجة للتقدم الاقتصادى ، وعامل في استمرار هذا التقدم . ونقص السكان نتيجة للتأخر

الاقتصادى وعامل فى استمرار التخلف الاقتصادى . هذه حقيقة يثبتها التاريخ الاقتصادى للسكان ، ليس فى مصر فحسب ، بل فى العالم كله . فقلة السكان ، بالنسبة للموارد الممكن استغلالها - أكبر عائق يحول دون التنمية الاقتصادية ، وقد مرت مصر بفترة كهذه فى مطلع القرن التاسع عشر ، الا أنه سرعان ما لحق السكان بالكفاية العددية اللازمة للتطور الاقتصادى كما بينا من قبل .

ولقد استطاعت مصر - فى تاريخها الحديث والمعاصر - ان تقابل تحدى زيادة السكان ، فنشأت الثورة الصناعية الاولى فى العشرينات ، على أساس بنك مصر وشركائه . ثم هاهى تقابل تحدى التضخم السكانى بمشاريع جبارة ، لا عهد لها بها من قبل ، وهى مشاريع السد العالى والثورة الصناعية الشاملة التى تيسر فيها بأقدام ثابتة وعزم صادق .

ان الثورة المصرية التى تفجرت صبيحة الثالث والعشرين من يولييه ١٩٥٢ قد جابهت مشاكل مصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع عدة جبهات . كل منها يؤازر الآخر ويقويه . وهى تذكرنا فى مدى عشر سنوات بما حدث فى اقطار غرب اوروبا على مدى ثلاثة قرون . فقصت على الاقطاع وحررت الأرض من ربقة الملاك الكبار المستغلين وبهذا - لم تعد للفلاح كرامته فحسب - بل أنها منحتة طاقة جديدة لاستثمار الأرض لصالحه كفرد وصالح المجتمع

كله . ومن الممكن في الوقت الحاضر أن تجرى بنجاح تجارب جديدة في استثمار الأرض ، مثل تجميع مساحات واسعة من الأرض لمشروع واحد ، تجرى زراعته على أسس أكثر اقتصادية مما تجرى عليه الزراعة في الوقت الحاضر - ومن الممكن اجراء تجارب جديدة في ادخال محاصيل نقدية ذات عائد اقتصادي كبير في شطر من الأرض . وهكذا مما لا سبيل لحصره الآن .

والثورة المصرية الكبرى أمت قناة السويس ، ومعنى هذا أن مصر - لأول مرة في تاريخها الحديث - تستغل موقعها الجغرافي لصالح ابنائها . فلم تعد عائدات المرور من القناة تتدفق الى البنوك الأجنبية وتترك القناة تمر في صحراء . واصبحت هذه العائدات تمثل قدرا كبيرا من الدخل الذي يوجه نحو الاستثمارات الداخلية في الصناعة والخدمات .

وأكبر مشروعات لثورة المصرية الكبرى ، وهو السد العالي سيخزن مياه النيل التي كانت تتدفق نحو البحر المتوسط ويضبط النهر ضبطا ليس لنهر آخر في العالم مهد به ، بحيث يتحكم المصري الحديث في كل قطرة من الماء تجرى في وادي النيل الأدنى ودلتاه ، ومن المقدر أن كميات الماء المخزونة ستكفي لرى مليون فدان جديد في شمال الدلتا ، بحيث تصبح كلمة البراري المملحة من تعبيرات الماضي ، كما سيمكن رى ثلاثة أرباع مليون فدان أخرى في

حواف الحياض في الصعيد ، وسترتفع بذلك مساحة أرض مصر المنزرعة الى ٧٢ مليون فدان ، كما ترتفع مساحة المحاصيل الى ما يقرب من ١٢ مليون فدان .

ولا شك أن هذا التوسع الأفقى - وما يتبعه من توسع رأسى - نتيجة للسد العالى ، ليعسد فقرة رائعة في التنمية الاقتصادية الرامسية . كما أن مياه النهر التي سيحجزها السد العالى والأراضى الجديدة التي ستروى لأول مرة ، ستمنح الإدارة المصرية فرصة لإجراء تجارب جديدة في إدخال محاصيل نقدية جديدة لم تعرفها مصر من قبل ، وإدخال تجارب جديدة في الإنتاج الرامسى ، كقيلة بأنماء الدخل القومى الناتج للزراعة ، فوق ما كانت تحققه وسائل الإنتاج ومحاصيله الرامية التقليدية السابقة .

وتقبل البلاد في الوقت الحاضر على عصر صناعى بمعنى الكلمة ، يعتمد على استغلال موارد الطاقة الجديدة - وأهمها الكهرباء المولدة من السد العالى والبتروول - وأرساء قواعد الصناعة الثقيلة . وهذه الثورة الصناعية ، مع الثورة التشريعية في مجالات العمل والعمال ، ستؤدى الى تغيرات اجتماعية كبيرة ، ذات أثر مباشر على المسألة السكانية ، يمكن أن تلخص على النحو الآتى :

١ - ستتحول بعض المراكز القروية الى مراكز حضرية ومدن .

٢ - سيتحول شطر متزايد من السكان من العمل في الحقل الى العمل في المصنع .

٣ - سيتحول شطر متزايد من السكان أيضا من سكان ريف الى سكان حضر .

٤ - سيعاد توزيع السكان بحيث تحدث هجرة من جنوب الدلتا المزدحمة بالسكان الى شمال الدلتا وحواف الصحراء شرقا وغربا ، وهى الجهات المستصلحة حديثا . كما ستحدث هجرة أخرى من الصعيد الأوسط المزدحم بالسكان الى المراكز الصناعية الحديثة فى أسوان وربما الى مراكز التعدين والبتروكيمياوية على ساحل البحر الأحمر وخليج السويس .

وسيكون من شأن التحول الحضرى أن يحدث تغيرا فى نظرة المجتمعات الجديدة نحو النسل ، اذ أن رفع سن الالتزام فى المدرسة الى سن الثانية عشرة ، وقوانين العمل التى تحرم تشغيل الأحداث ، ستجعل من انجاب الأطفال عبئا اقتصاديا بالنسبة للعامل ساكن الحضر ، بعد أن كان يدا عاملة رخيصة بالنسبة للفلاح ساكن الريف .

ان الحياة فى المدن ، ورفع مستوى المعيشة ، سيدفع بالناس حتما الى التفكير الجدى فى ضبط النسل ، حتى يستطيع الفرد - ساكن المدينة ، المتطلع الى حياة افضل ، أن يعيش فى مستوى معيشى معقول .

كما أن هذا « المهاجر » الجديد ، من الريف الى الحضر ،

سيتمس بيديه آثار العلم والحضارة ، فيرقب باغتياب كيف
ترعى الدولة الأطفال من عدد كبير من الأوبئة القاتلة ،
وكيف تبنى لهم المدارس ، وتحرم استخدامهم في المصانع
قبل فترة تاهيل معينة ، وكيف أن المنية لم تعد تحصد من
أطفاله ما كانت تحصده من قبل ، فيقنع بالعدد المعقول من
الأطفال .

ان ضبط النسل لم يأت الا بعد ضبط الوفيات ، وكل
مجتمع تمتع بمستوى معيشى معقول ، يعمل من تلقاء نفسه
نحو ضبط النسل لينعم بمستوى معيشى أفضل .
ويساعد على ذلك اقبال الفتيات على التعليم وعلى
النزول الى ميدان العمل ، فتعليم الفتاة عامل هام في تأخير
سن الزواج ، وهذا يعنى اختزال فترة الانجاب ، فقلة
المواليد . كما أن المرأة العاملة تعمل - من تلقاء نفسها -
على ضبط النسل ، ومن ثم كان تحرر المرأة أهم عامل في
ضبط النسل .

ان المعادلة بين عدد السكان والموارد الطبيعية من أموص
المشاكل التى قابلت المجتمعات البشرية ، ولا تزال تقابلها ،
منذ أقدم العصور حتى الآن . فليس قريبا ما نلمسه في
الوقت الحاضر من قلق على مستقبل السكان في مصر وعلاقته
بالموارد الاقتصادية . وان مثل هذا القلق ليدخل في نطاق
السياسة السكانية التى ينبغى لآى مجتمع أن يرسمها .
وهو موضوع متشعب يستحق الدراسة الدقيقة . وان

كنا قد المينا الى سمائه العامة فيما كتبنا عن التاريخ
الاقتصادى لمصر وعلاقته بالنمو السكانى فى القرنين
الآخرين .

ان مصر تدخل فعلا فى المرحلة التالية للانفجار
السكانى . وقد حدث هذا الانفجار كما ذكرنا نتيجة للتطور
الاقتصادى وخفض الوفيات ، وبقاء الناس على عاداتهم
القديمة من الانجاب .

وملامح هذه المرحلة ، مرحلة النمو المتريث - ولا
نستطيع أن نقول البطيء - هو بدء انخفاض متوسط حجم
الأسرة فى مصر من سنة ١٩١٧ الى سنة ١٩٥٧ .

وهذه ولا شك علاقة طيبة ، تبين ان الشعب المصرى
بدأ يسير فى الاتجاه السكانى الصحيح . فاضبطت الوفيات
لابد أن يتلوه ضبط فى السكان .

الا أن الزيادة الطبيعية للسكان فى الوقت الحاضر
لا تزال مرتفعة ارتفاعا كبيرا ، اذ هى تتراوح بين ٢٥ -
٢٧ ٪ فى السنة .

المسألة اذن تتلخص فيما يلى :

هبطت معدلات الوفيات ولا تزال معدلات المواليد
مرتفعة .

فزاد عدد السكان زيادة كبيرة .

فاذا أردنا أن نرتفع بمستوى المعيشة ارتفاعا ملحوظا ؛

فلا بد من الحد من الزيادة الكبيرة للسكان خشية أن تلتهم كل نتائج التنمية الاقتصادية التي نسير فيها .

ان سكان مصر من الحيوية والاقبال على الحياة بحيث استطاعوا مقابلة تحديات اقتصادية كبيرة ، وطوروا زراعتهم القائمة على الري ، وجنوا ثمار هذا التطور الاقتصادي فارتفع مستوى المعيشة وهبطت معدلات الوفيات .

الا انه يجب ان نساعد العملية الاجتماعية التي نسير في تطويرها الطبيعي ، بحملة توعية كاملة تسعى لتأكيد هذا الاتجاه السكاني وهو خفض حجم الأسرة . ويجب ان تتجه هذه الحملة اول ما تتجه الى الريف ، لان سكان المدينة يدركون بحسهم وثقافتهم وبمستواهم الاقتصادي والمعيشي ضرورة ضبط النسل .

واذا تركنا سكان المدن جانبا - على اعتبار انهم يسيرون في الاتجاه الصحيح ويعملون بحكم ثقافتهم ومستوياتهم المعيشية على ضبط النسل . فاننا نرى ان المشكلة الحقيقية تتركز في سكان الريف . ولا سيما انهم يكونون الغالبية من سكان البلاد . الى هؤلاء السكان يجب الاتجاه بحملة توعية واسعة الانتشار ويجب التركيز - بالنسبة لهم - على النقط الآتية :

١ - ان الدولة بخدماتها الصحية الواسعة تعمل على اطالة متوسط عمر الفرد . وتعمل على المحافظة على الابناء الذين ينجبهم الريف .

٢ - ما دامت الدولة تفعل ذلك ، وتقدم خدمات صحية وتعليمية واسعة فلا بد من مساعدتها للوفاء بهذه الخدمات .

٣ - لا يتألى ذلك الا اذا كان العبء الملقى على عاتقها أخف .

٤ - الاسرة الصغيرة الحجم تعيش في مستوى معيشى افضل من الاسرة كبيرة الحجم .

٥ - لا تتعارض هذه الدعوة مع الدين اطلاقا . فالقاعدة الشرعية لا ضرر ولا ضرار . وهناك فتوى للامام الخزالى في هذا الموضوع تبيح منع الحمل لأسباب ثلاثة : الخشية على المال والخشية على الجمال والخشية من كثرة العيال وقلة النفقة .

عادر مصر للصداقة

٣٧ شارع حكايل عبد قى

المكتبة الثقافية

أول مجموعة من نوعها تعقيق

اشتراكية الثقافة

تتضمن لكل قارئ أن يقيم في بيت

مكتبة جامعة تحوي جميع الزاين

المرفقة بأفلام أساسية في تاريخ

ونخبة فروع لكل كتاب

تتضمن مستردين لكل شريحة

في أوله وفي

الكتاب الصادر

الأراضي والجمع

الترتيب حسب

١٥ شهر ١٩٩٥

مكتبة
٢ شارع